وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق

التخصص :القانون الدولي العام

من إعداد الطالب(ة):

سالمي أسية

تحت إشراف الأستاذ(ة):

الدكتور باسم شهاب

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) بن بدرة عفيف	رئيسا
الأستاذ(ة) محمد باسم شهاب	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)إكرام بلباي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت بتاريخ 2022/07/12

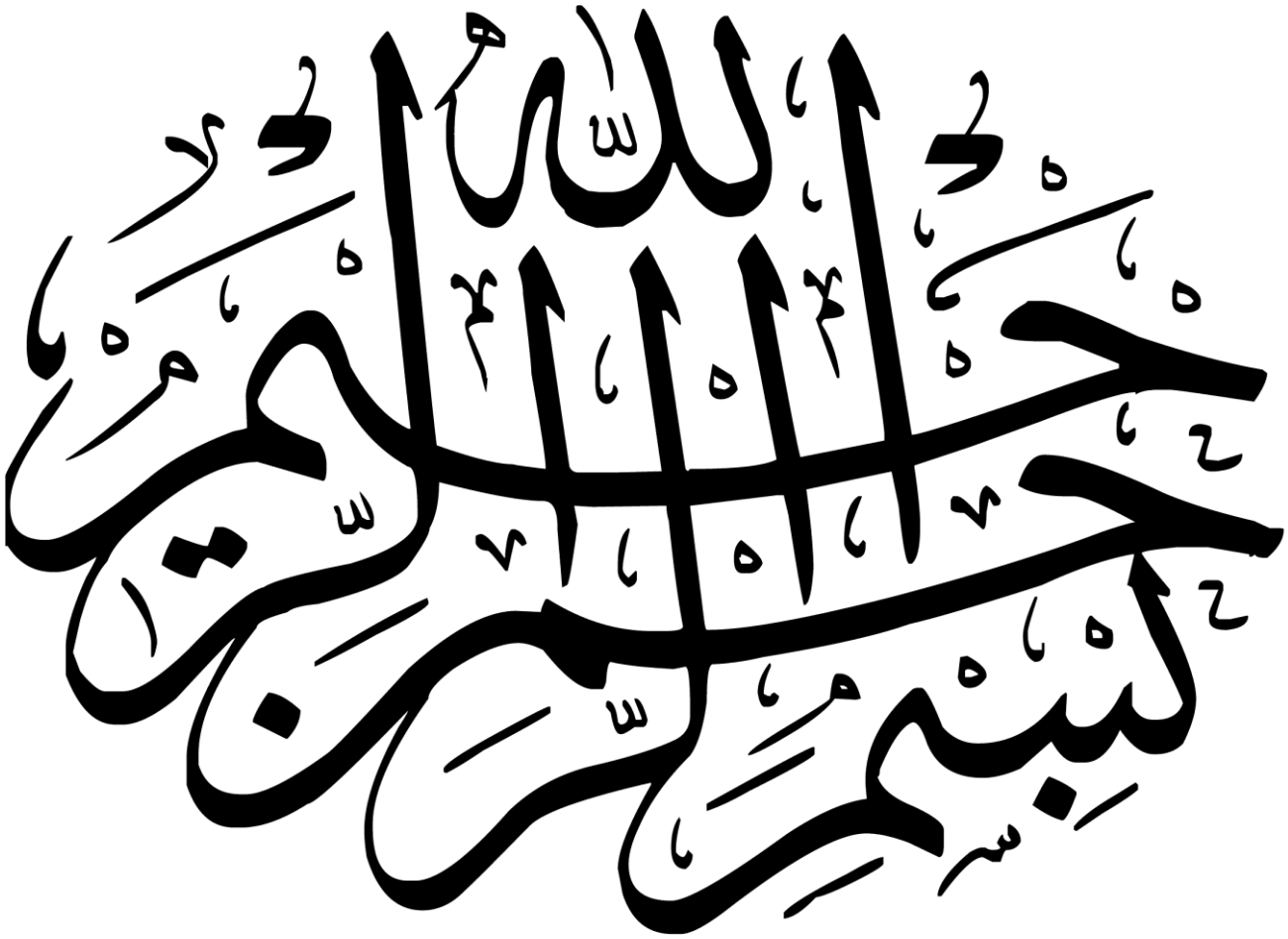
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

بعد الحمد و الشكر لله الذي أنعم عليا بنعمة العلم و الصلاة و السلام على الصادق الأمين محمد صلى الله عليه و سلم ، و في مستهل هذه الدراسة و عرفان مني بالجميل أتقدم بجزيل شكر و فائق التقدير إلى أساتذتي الأفاضل في قسم القانون العام ، و الأخص بالذكر منهم للأستاذ المشرف د: ".باسم شهاب " الذي تكرم و أشرف على هذا البحث بكل مسؤولية و تابعه خطوة بخطوة لما منحتـــه لي من نصح وإرشاد، وتوجيــه، وتشجيع، وإلـــى الاستاذات و الاساتذة

الإهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه الى يوم الدين .

وبعد :

أهدي رسالة تخرجي و ثمرة جهدي.

- ✓ **إلى أعز و اغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بفيض من الحب و الارشاد نبع الحنان قرة عيني أمي الغالية اطال الله في عمرها و جدتي العزيزة شفاها الله .**
- ✓ **الى من أضاء مستقبلي و منحني القوة و العزيمة لمواصلة الدرب و كان سببا في مواصلة دراستي أبي العزيز رحمه الله.**
- ✓ **إلى من تربطني بهم صلة الرحم وترعرعت بينهم إخوتي و اخواتي و خلاتي و أخوالي**
- ✓ **إلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعي حفظهم الله .**
- ✓ **إلى اصدقائي ووزميلاتي في الدراسة و العمل**
- ✓ **إلى كل من أحبته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي و كم هم كثر**

المقدمة

يعد تأسيس الجامعة العربية حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية اسفرت عن امضاء برتوكول الإسكندرية في :1944/10/07 صاحبه بعد خمسة أشهر قيام جامعة الدول العربية في :22/مارس 1945 تمثل مصالح جميع الدول العربية ولتحقيق التعاون فيما بينها وتعميقه، والعمل على الدفاع على مصالحها أمام الدول الأجنبية وتمثيليها في المجالس الدولية، لقد كان لقيام جامعة الدول العربية أهمية كبرى في التاريخ السياسي المعاصر للوطن العربي باعتبارها تجسد إرادة الدول العربية الجماعية كما تعمل على جمع شعوبها في إطار الأمة الواحدة ،فضلا عن كون قيام الجامعة يمثل نظاما قوميا عربيا للعمل الجماعي يهدف الى توثيق التعاون وتعزيز العمل العربي المشترك في جميع المجالات وخاصة في مجال الأمن القومي ومواجهة التهديدات الخارجية والتنسيق السياسي بين الدول الأعضاء كما تسعى لتحقيق هدفها الأسمى وهو الوحدة والإندماج في كتلة عربية واحدة، هذا وقد برز دور الجامعة العربية إتجاه العديد من القضايا العربية والإقليمية حيث تعاملت مع المسائل والتحديات التى واجهت الدول الأعضاء على الصعيد الداخلي والخارجي.[1]

[1] مجموعة باحثين، التحديات الشرق الأوسطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1994

مبررات اختيار الموضوع:

ان هذا الموضوع بحسب رأي المتواضع يحتاج لدراسة اعمق وجهد أكبر ومنهجية أدق لا سيما وانه يتعلق بالدرجة الأولى بكياننا وهويتنا باعتبارنا جزء من الأمة العربية ،فكانت هناك مبررات ذاتية واخرى موضوعية فأما الذاتية فكانت السبب الرئيسي هو ذلك الشغف الذي ينتبني كما هو حال باقي فرد من افراد هاته الشعوب العربية التي تريد المزيد من معرفة ما يجري في وطننا العربي ،والقوى الفاعلة فيه والأدوار التي تؤديها هاته المنظمة العريقة في ظل تحولات يشهدها العالم العربي والعالم اجمع لرغبة الملحة لطرح جملة اقتراحات لصالح هذه المنظمة من اجل ان تنفض الغبار عن دورها وتفعل اكثر.

أما الموضوعية:

اختيار لهذا الموضوع يتوقف عند الوصف والتفسير بل يتعدى الى أن يكون ذا قيمة علمية وعالمية بحيث أحاول الوصول الى نتائج موضوعية جيدة . بتقديم اقترحات في الأخير لعلها تكون مفيدة لطرح دراسة جديدة.

الإشكالية :

اذا كانت جامعة الدول العربية هي المؤسسة المرجعية المتخصصة في ادارة الصراع وحلها فقد كان منتظرا منها ان تقوم بدور فاعل وايجابي في حل المنازعات التي تنشب بين الدول الأطراف وتساهم في ارساء بيئة مستقرة كما هو شأن المنظمات الإقليمية الاخرى ، لذلك كان على الجامعة ان تطور من امكانياتها وقدراتها بغية لعب دور اقليمي ومؤثر وسط هذا الوضع.

ومنه فإن اشكالية هذه الدراسة تمحورت حول : ما دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية؟ وتفرعت عنه جملة أسئلة فرعية :

1- ماطبيعة النزاعات العربية واشكالها؟

2- ماهي اهم الوسائل التي اتخذتها الجامعة لتسوية النزاعات تسوية سلمية؟

3- و هل الأجهزة الجامعة كفيلة بحل النزاعات العربية؟

4- وهل نظامها القانوني يسمح بتجاوز الأزمات العربية؟

5- نماذج عن تسوية النزاعات الحدودية

أهداف الدراسة :

هذا الموضوع المدروس يكتسي أهمية بالغة فكان هدفي هدفان واحد علمي وآخر عملي:

-هدف عملي:

هدفي كان الوصول الى عمل اكاديمي أبرز من دور وأهمية جامعة الدول العربية ببعضها البعض.

هدف علمي :

سعيت من خلاله الى معرفة واكتشاف الحقائق على احسن وجه وقد استخدمت عدة مناهج بغية فهم واستيعاب هذه الد ا رسةللخروج بنتائج موضوعية عن الجامعة ودورها في تسوية النزاعات العربية.

-الإطار المنهجي

وقد اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من المناهج والمتمثلة في المنهج التاريخي الذي إستعملناه للإضطلاع على الأحداث التي مضى عليها زمن طويل أو قصير و هذا من خلال دراسة تاريخ الجامعة من حيث النشأة و التأسيس، كما استخدمنا المنج الوصفي التحليلي حيث تناولنا الموضوع باستخدام التحليل و تفسير الوضع القائم للمشكلة من خلال تحديد ظروفها و أبعادها.

-تقسيم الدراسة

يتناول موضوع البحث هذه دراسة حول: جامعة الدول العربية من خلال تبيان تاريخها و نشأتها هيكلها و نظامها القانوني و كذا الأهداف و الأدوار التي تقوم بها الأجهزة التي تستخدمها في حل المنازعات العربية واعتمادا على المنهجية المتبعة في هذا البحث واستنادا للإشكالية المطروحة فقد تضمنت هذه الدراسة فصلين رئيسين – .سنتناول في الفصل الأول: الجامعة العربية نشأتها و وهيكلتها نتطرق :

في المبحث الأول : نشأة الجامعة وتأسيسها من خلال رصد خلفية تاريخية لنشأتها ،وكذلك دراسة بروتوكولات الإسكندرية ثم نعالج في المبحث الثاني ، هيكلة الجامعة و تبيان نظامها و أهدافها حيث سوف اتطرق بالشرح لهذه الاهداف و نختم الفصل بالأدوار المنوطة بها و ميثاقها، أما الفصل الثاني سأتناول فيه البحث والتحليل دور الجامعة في تسوية النزاعات العربية –العربية .ففي المبحث الأول : سوف أبحث في تعريف النزاعات العربية و دوافعها والتي تجلت في الاسباب السياسية والفكرية الإجتماعية وكذا المالية الإدارية وفي المبحث الثاني جاءت الإشارة الى اساليب الجامعة في تسوية هذه النزاعات بطرقها التي اعتمدتها ، وفي المبحث الأخير ذكرنا بعض نماذج النزاعات العربية الحدودية.

خطة الدراسة:

- **الفصل الأول: جامعة الدول العربية نشأتها و هيكلتها**
- المبحث الأول : جامعة الدول العربية بين النشأة و التأسيس
- المطلب الأول : التعريف بجامعة الدول العربية
- المطلب الثاني : الخلفية التاريخية لجامعة الدول العربية
- المطلب الثالث : بروتوكول الإسكندرية
- المبحث الثاني : الإطار الهيكلي و التنظيمي لجامعة الدول العربية
- المطلب الأول: النظام القانوني لجامعة الدول العربية
- المطلب الثاني: هياكل جامعة الدول العربية و مكوناتها
- المطلب الثالث : الأدوار المختلفة لجامعة الدول العربية ، أهدافها و ميثاقها
- **الفصل الثاني : مبدأ التسوية السلمية للمنازعات العربية على ضوء ميثاق جامعة الدول العربية**
- المبحث الأول : الأجهزة المختصة بتسوية المنازعات في جامعة الدول العربية

- المطلب الأول : مفهوم المنازعات العربية و أسبابها و وسائل تسويتها
- الفرع الأول : مفهوم المنازعات العربية و أسبابها
- الفرع الثاني : و سائل تسوية المنازعات العربية
- المطلب الثاني : الأجهزة الرئيسية المختصة بتسوية المنازعات العربية
- الفرع الأول : مجلس الجامعة و الأمين العام
- الفرع الثاني : مؤتمرات القمة
- المبحث الثاني : نماذج عن المنازعات العربية الحدودية
- المطلب الأول: المنازعات العربية الحدودية التي شهدتها دول الخليج العربي
- الفرع الأول : النزاع العراقي الكويتي و اليمني السعودي
- الفرع الثاني : النزاع القطري البحريني
- الفرع الأول : المنازعات بين سوريا و لبنان قبل إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري
- الفرع الثاني : المنازعات بين سوريا و لبنان بعد إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري

الفصـــل الأول

جامعة الدول العربية نشأتها وهيكلتها

تمهيد

تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية المعاصرة، حيث تزامن تأسيسها مع انتشار النشاط التحرري في العالم العربي وظهور فكرة القومية العربية التي تبناها بها بعض المفكرين العرب، وهي واحدة من المنظمات الإلقليمية التي تصنف بأنها منظمات بين الدول؛ بمعنى أنها لا تملك صلاحيات و سلطات تعلو بها على الدول الأعضاء فيها، ، إلا أن نيل غايتها الأولى تهدف إلى يجاد تحقيق الوحدة السياسية والتحرر للعرب و الحلول للمشاكل التي تواجه الأمة العربية جمعاء، والعمل على حل النزاعات التي تنشب بين الدول العربية المنضوية تحت لوائها وتعزيز التعاون بين مختلف دولها،و بما أنها كيان بحذ ذاته لها تنظيم خاص بها يقوم على جملة من المبادئ لا تحيذ عنها كما لها عذة أدوار في مجالات مختلفة و كأي منطمة إقليمية تقوم على تحقيق أهداف التي من شأنها كل هذا سنتطرق إليه في الفصل الأول.

المبحث الأول : جامعة الدول العربية بيت النشأة والتأسيس

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم تعريف لجامعة الدول العربية، من خلال ميثاقها الذي يعطينا لمحة عنها بإعتبارها منظمة إقليمية دولية.

المطلب الأول : تعريف جامعة الدول العربية

هي منظمة إقليمية تضم دولاً عربية في آسيا وأفريقيا .ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجارية الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة، عاصمة مصر (تونس من 1979 إلى1990) .وأمينها العام الحاليّ هو أحمد أبو الغيط . المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة 13,953,041 كم²،وتشير إحصاءات 2007 إلى وجود 339,510,535 نسمة فيها، حيث أن مجموع مساحة الوطن العربي يجعل مساحته الثاني عالمياً بعد روسيا ومجموع سكانها هو الرابع عالمياً بعد الصين، الهند والاتحاد الأوروبي.

تسهل الجامعة العربية إجراء برامج سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية واجتماعية لتنمية مصالح العالم العربي من خلال مؤسساتٍ مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وقد كانت الجامعة العربية بمثابة منتدىً لتنسيق المواقف السياسية للدول الأعضاء، وللتداول ومناقشة المسائل التي تثير الهام المشترك، ولتسوية بعض المنازعات العربية والحد من صراعاتها، كصراع أزمة لبنان عام.

كما مثلت الجامعة منصةً لصياغة وإبرام العديد من الوثائق التاريخية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين بلدان الجامعة. أحد أمثلة هذه الوثائق المهمة وثيقة العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي تحدد مبادئ الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.[2]

[2] مجدي حماد، جامعة الدول العربية مدخل الى المستقبل ، سلسلة عالم المعرفة رقم29 تصدر عن المجلس الوطني للثقافة و العلوم و الفنون الكويتي.

المطلب الثاني :الخلفية التاريخية للجامعة العربية

مع اشتداد الضغط النازي والفاشي على الدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية رأت بريطانيا و فرنسا ألا تحدثا مزيدا من الإضطرابات داخل مستعمراتها في البلاد العربية ، فوعدت قادت تلك الدول بالإستقلال كما جاء على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن عام 1941.

وتحرك بعض القادة العرب مستغلين تلك التصريحات بإتجاه إنشاء جامعة الدول العربية فدعا مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري كل من جميل مردم رئيس وزراء سورية و بشارا الفوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان و تبادل وجهات النظر فيما يختص بفكرة جامعة الدول العربية التي ستنال إستقلالها و في سبتمبر / أيلول 1943 بدأت المشورات الثنائية بين مصر و الأردن و العراق و سوريا و صدرت تصريحات ووجهات نظر كثيرة من كل من نوري السعيد من العراق و توفيق أبو الهدا من الأردن و سعد هلال الجابري من سوريا و يوسف ياسين من السعودية و رياض الصلح من لبنان و وفد من اليمن

وكانت خلاصة المشورات بروز إتجهات تلاثة بين القادة العرب في ما يختص بمشروع جامعة الدول العربية.

-الإتجاه الأول وحدة سورية كبرى بزعامة الأمير عبد الإلاه بن الحسين

- الاتجاه الثاني كان يرى قيام دولة موحدة تشكل أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق

-الاتجاه الثالث يدعو إلى وحدة أو إتحاد أشمل و أكبر يضم مصر و سوريا و اليمن بالإضافة أقطار الهلال و أنقسم أصحاب هاذ الإتجاه إلى قسمين.

- قسم يدعو الى اتحاد يعمل على التعاون و التنسيق بين الدول العربية
- قسم يدعو إلى إتحاد فدرالي أو كونفدرالي. [3]

المطلب الثالث : بروتوكل الإسكندرية و أصل التسمية

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية و إنتصار الحلفاء على دول المحور حاولت الدول العربية المحتلة التخلي عن وعودها بمنح الإستقلال لدول العربية برغم من وقوف الأخير معها و إستنزاف ثرواتها في المجال الحربي و كان الرأي العام قد تهيأ لقيام وحدة عربية و بدأ عن طريق الأحزاب و الصحف في هذا الإتجاه ، فوجه مصطفى النحاس باشا في 12 يوليو تموز 1944 الدعوة إلى حكومات العربية التي شارك في المشورات التمهيدية بإرسال مندوبها للإشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام الذي ستتولى صياغة الإقتراحات المقدمة لتحقيق الوحدة العربية.

بعد ثماني جلسات من النقاش إستبعد القادة العرب فكرة الحكومة المركزية و مشروعي سوريا الكبرى و الهلال الخصيب و أنحسر النقاش في إقتراح نوري السعيد رئيس الوفد

[3] محمد شبانه ، الوطن العربي فى السياسه الدوليه، 2014، ص 23

العراقي لتكوين مجلس الإتحاد التنفيذي و تبيلغ قراراته إلى الدول التي توافق عليه ، خوفا من التأثير على السيادة الدول الاعضاء.

وتدخل النحاس فأكد أن فكرة الإتحاد العربي لها سلطة تنقيذية و قراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع للأسباب نفسها التي أدت إستبعاد فكرة الحكومة المركزية .

أصل التسمية :

كان من الممكن أن يكون إسم الجامعة التحالف العربي كما طرحتٌ سوريا أو الإتحاد العربي كما كانت تريد العراق إلا أن الوفد المصري رأى أن إسم الجامعة العربية الذي تقدم به أكثر ملائمة من ناحية التسمية متوافقا مع أهداف الدول العربية أو في النهاية وافق الجميع على هذه التسمية من الجامعة العربية إلى الجامعة الدول العربية و أصدر المندوب العربي العام بالإسكندرية بروتكول عرف باسم بروتكول الإسكندرية ينص على موافقتهم على إنشاء جامعة للدول العربية.[4]

[4]. جامعة الدول العربية الواقع والطموح ،مركز درسات الوحدة العربية،بيروت، 1983 ، الطبعة الاولى،ص 48

المبحث الثاني : الإطار الهيكلي و التنظيمي لجامعة الدول العربية

لعل كل منظمة دولية نظام قانوني يحكمها من أجل تأدية مهامها و سنتطرق في هذا المطلب إلى الحديث عن النظام القانوني و الهيكلي للجامعة كمنظمة دولية إقليمية .

المطلب الأول : النظام القانوني لجامعة الدول العربية

- **المادة (1)** تختار الدول الأعضاء في الجامعة ممثليها الذين يتألف منهم المجلس ويزودون بوثائق إعتماد بيناتهم كما يزودون بوثائق تفويضهم كلما إقتضى الحال وتبلغ أسمائهم للأمين العام.
- **المادة (2)** يضل الممثلين محتفظين بصفتهم التمثيلية في المجلس مالم تحظى الأمانة العامة بما ترى الدول إدخاله على هيئات تمثيلها من التغيير مع تزويد كل ممثل جديد بوثيقة إعتماد نيابته وتفويضه.
- **المادة (3)** تسلم وثائق الإعتماد والتوظيف إلى الأمين العام الذي يقدم نتيجة فحصها للمجلس لإثباتها في مضبطة الجلسة.
- **المادة (4)** يحدد الأمين العام التاريخ الذي تبدأ فيه الدورة العادية في كل من شهري مارس وسبتمبر وتستمر الدورة إلى أن يتم بحث المسائل المدونة في جدول الأعمال مالم يقرر المجلس فض الدورة قبل ذلك.
- **المادة (5) ينعقد** المجلس في الدورات غير العادية في الوقت لايتجاوز الشهر الواحد من تاريخ وصول طلب الإنعقاد القانوني للأمين العام.
- **المادة (6)** في حالة الإعتداء المشار إليها في المادة السادسة من الميثاق يكون الانعقاد في اقرب وقت ممكن خلال ثلاثة ايام من تاريخ وصول الطلب القانوني للأمين العام.

- **المادة (7)** يوجه الأمين العام أو من يقوم مقامه في حالة غيابه الدعوة لأدوار الإجتماع العادية قبل اليوم المحدد لإفتتاح الدورة بشهر على الأقل، أما الإجتماعات غير العادية فتوجه الدعوة لها برقية قبل خمسة أيام من التاريخ الذي يحدد الإنعقاد.
- **المادة (8)** يعد الأمين العام مشروع جدول أعمال المجلس ويبلغه لدول الأعضاء من الدعوة للإجتماع، وللدول أن تقترح في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغها مشروع جدول الأعمال درج مواد جديدة فيه يقوم الأمين العام بتنظيم جدول إضافي بها يبلغ للدول الاعضاء قبل انعقاد المجلس بعشرة ايام.

1- النظام الداخلي للجان

- **المادة (1)** تنظم أعمال اللجان المشارإليها في المادة الثانية من الميثاق الجامعة بالكيفية الاتية:
- **المادة (2)** لكل عضو في الجامعة أن تمثل بمندوب واحد أو أكثر في كل لجنة ، ويكون لها صوت واحد ويجوز أن يعهد لشخص بذاته يمثل دولته في أكثر من لجنة وتبلغ الدول أسماء ممثليها إلى الأمين العام مع تعيين اللجنة أو الجان التي يمثلونها فيها .
- **المادة (3)** يضل الممثلين محتفظين بصفتهم التمثيلية كل في اللجنة المعين لها مالم تبدلهم دولهم.
- **المادة (4)** على الامانة العامة أن تعاون اللجان على القيام بمهام اعمالها لتمكينها من الإلمام بالموضوعات التي تعنى ببحثها.
- **المادة (5)** يعين المجلس لكل لجنة من المشار اليها في الميثاق رسميا لمدة سنتين قابلة للتجديد فإن غاب إنتخبت اللجنة من يقوم مقامه أثناء غيابه وعلى الأمانة العامة أن تنتدب مع موظفيها من يحضر لتمثيلها في اللجان.
- **المادة (6)** يندب الأمين العام أحد موظفي الامانة العامة المختصين في الشؤون المعهود لها بكل لجنة ليكون سكريتيرا لها.

- **المادة (7)** يجتمع اللجان في مقر الجامعة ويجوز لها بموافقة الامين العام ان يقرر الاجتماع في بلد اخر من بلاد الجمعة إذ قضت ضرورات العمل بذلك.
- **المادة (8)** تدعوا امانة اللجنة الانعقاد ويراعى في تحديد مواعيد الاجتماع الزمن اللازم لوصول الدعوة وحضور الاعضاء من ابعد البلاد عن مقر الجامعة.
- **المادة (9)** يكون انعقاد كل لجنة صحيحا إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول أعضاء بالجامعة وتصدر القرارات باغلبية الحاضرين وتكون اجتماعات اللجان سرية.
- **المادة (10)** يجوز أن يجتمع لجنتان او اكثر لفحص موضوع معين ويراس الاجتماع اقدم رؤساء اللجان المجتمعة ويكون الانعقاد صحيحا إذا حضره ممثلون لأغلبية الاعضاء في كل لجنة وتصدر قرارات بأغلبية الحاضرين .

المادة (11) توضع لاجتماعات اللجان محاضر تدون فيها خلاصة مداولاتها والنص الكامل للقرارات التي تتخذها[5].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمؤسساتي لجامعة الدول العربية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الهيئات أو الهياكل المشكلة لجامعة الدول العربية مع تحديد دور كل هيكل منها على حدة، ومن هذه الهياكل نجد: (مجلس جامعة الدول العربية، لجان، والأمانة العامة للجامعة).

تتكون جامعه الدول العربيه من ثلاث هيئات أو أجهزه رئيسيه أنشئت بمقتضى الميثاق و هى مجلس الجامعة و لجانه الفنية الدائمة و الأمانة العامة للجامعة بخلاف

[5] . Moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3/gama-arabi/seco5.doc-cvt.htm

الأجهزة المستحدثه التى أنشاتها معاهده الدفاع العربي المشترك التى أبرمت فى عام 1950 مثل مجلس الدفاع المشترك و المجلس الاقتصادي كما انه هناك اجهزه انشاء بمقتضى قرارات صادره من مجلس الجامعة في عام 2000 أدخل ملحق على ميثاق الجامعة كرّس مؤتمر القمة العربية مؤسسة على رأس الجامعة، فأصبح مجلس الجامعة، وفقا للمادة الأولى من الملحق، ينعقد على ثلاثة مستويات: مستوى الملوك والرؤساء، و مستوى وزارة الخارجية، و مستوى المندوبين الدائمين.[6]

فى عام 1950 مثل مجلس الدفاع المشترك و المجلس الاقتصادى كما انه هناك اجهزه انشاء بمقتضى قرارات صادره من مجلس الجامعه في عام 2000 أدخل ملحق على ميثاق الجامعة كرّس مؤتمر القمة العربية مؤسسة على رأس الجامعة، فأصبح مجلس الجامعة، وفقا للمادة الأولى من الملحق، ينعقد على ثلاثة مستويات: مستوى الملوك والرؤساء، و مستوى وزارة الخارجية، و مستوى المندوبين الدائمين.[7]

أولا: مجلس الجامعة

و هو الهيئة العليا و الأداة الفعالة التي تشرف على الجامعة و تسّيرها و يتألف من ممثلي الدول الأعضاء.

[6] د عبد العزيز سرحان: المنظمات االقليمية المتخصصة، دط، دار الفكر العربي، مصر، 1974 ص131

[7] د. بن عامرتونسي: قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الج ازئر، 2007 ص 211

ولكل دولة عضو صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها، و يجتمع المجلس في دورات عادية مرتين في السنة (مارس و سبتمبر)، و بإمكانه عقد دورات غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك و بناء على طلب دولتين من أعضائه، و يتناوب ممثلو الدول الأعضاء رئاسته في كل دورة عادية، و يكون انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره ممثلو أغلبية الدول الأعضاء، و القاهرة هي المقر الدائم للجامعة، و للمجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

ويشترط الميثاق كقاعدة عامة، صدور قرارات المجلس بالإجماع لكي تكون ملزمة لجميع الأعضاء؛ أما القرارات التي يتخذها المجلس بالأكثرية فلا تكون ملزمة إلاّ للدول التي تقبلها؛ و هذا يعني أن كل عضو يستطيع أن يخالف أي قرار من قرارات مجلس الجامعة و يمتنع عن تنفيذه حتى و لو كان صادرا بإجماع بقية الأعضاء، و تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

وهناك حالات لا يمكن للمجلس فيها إلّا أن يصدر قراراته بالإجماع، مثل: اتخاذ التدابير لدفع اعتداء وقع على دولة عضو لا تقوم بواجبات الميثاق منفصلة عن الجامعة.

و في حالات أخرى يكفي أن تصدر القرارات بالأغلبية كي تلزم بقية الدول الأعضاء، مثل:

–تعديل الميثاق الذي يمكن أن يتم بموافقة ثلث الأعضاء؛ و للدورة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه.

–واتخاذ قرارات نافذة في شؤون الموظفين، و إقرار الموازنة، ووضع الأنظمة الداخلية للمجلس واللجان والأمانة و تقرير فضّ دورات الاجتماع، و قرارات الوساطة و التحكيم إلى غير ذلك.

و لم يمنح الميثاق مجلس الجامعة أو أمانتها العامة أية سلطة تنفيذية.

و لهذا إمتنعت دول عربية عن تنفيذ قرارات كانت هي نفسها قد وافقت عليها و تعهّدت بالتزامها.

والمؤسف أن الاجتماعات العربية، على مختل المستويات تعقد في معظم الأحيان في ظلّ خلافات و الأعصاب متوترة و شكوك متبادلة و لهذا تصدر المقررات أو البيانات عنها ضعيفة المحتوى لا تعبّر عن الهموم العربية، و لا تتجاوب مع الرغبة الشعبية.

ففي هذه الاجتماعات يحرص المسؤولون على الابتعاد عن القضايا الملحة الطارئة و تفادي المسائل الحساسة المتعلقة بالوضع القائم، لأن همّهم الوحيد يقتصر على المحافظة على هذا الوضع و الإشادة به و الإحجام عن اتخاذ أي موقف من شأنه إدخال تغيير عليه.

وحددت المادة الثانية من الملحق مهمة المجلس على مستوى القمة بالنظر في القضايا المتعلّقة بإستراتيجية الأمن القومي العربي بكافة جوانبه، و تنسيق السياسات العلي للدول العربية تجاه القضايا ذات الأهميّة الإقليمية و الدولية، و على وجه الخصوص النظر إلى

التوصيات و التقارير و المشاريع المشتركة التي يرفعها إليه مجلس جامعة الدور العربية على مستوى وزراء الخارجية، و تعيين الأمين العام و تعديل ميثاق الجامعة.

فمؤتمر القمّة العربية لم يكرّس وجوده القانوني، كمؤسسة داخل هيكلية الجامعة، إلاّ بإضافة ملحق إلى ميثاق الجامعة حول الانعقاد السنوي المنتظم لمجلس على مستوى القمة.

وكانت مؤتمرات القمة العربية تعقد في الماضي على مستوى الملوك و الرؤساء، و قد نشأت هذه المؤتمرات لتلبية حاجات قومية في ظروف عصبية و كان لها دور لا بأس به في تسوية بعض النزاعات العربية ، غير أن هذا الدور تأثر بأجواء العلاقات السائدة بين الأنظمة العربية.

و تمثّل مؤتمرات القمّة السمة الأساسية للدبلوماسية المعاصرة، و هي مخوّلة و مؤهّلة للقيام بدور مهمّ في تسوية المنازعات و معالجة الأزمات و يتفق الكثيرون

على اعتبار مؤتمرات القمّة العربية تجربة موفّقة من تجارب العمل العربي المشترك و التي تهدف إلى اتخاذ موقف جماعي لمواجهة مشكلة أو حلّ خلاف.

و تتبع أهمية اجتماعات القمة، كظاهرة دولية ووسيلة لتسوية المنازعات سلميا و التصدي للعقبات و الأزمات، من ثلاثة اعتبارات:

1- عدم كفاية أنماط التعاون الدبلوماسي التقليدية لحل الخلافات العربية، و ذلك بسبب الطبيعة الشخصية التي تدمغ تلك الخلافات و التطورات السريعة التي يشهدها العالم في شتى الميادين.

فالمبعوث الدبلوماسي العربي لا يملك صلاحية اتخاذ قرار بشأن قضية مهمة يفاوض من أجلها دون الرجوع إلى السلطة العليا في الدولة. و مقاليد الحكم في العالم الثالث، وأحيانا في العالم المتقدم، تتركز في غياب المؤسسات القادرة على التأثير في السياسة الخارجية في أيدي الحكم.

2-إن اجتماعات القمة توفر فرصة لتلاقي القادة العرب في إطار الجامعة، فيهيّئ ذلك المناخ الملائم لإيجاد حلّ سلميّ للخلاف بوجود جميع الأطراف حول طاولة واحدة.

3-إن ميثاق الجامعة لم يتضمن قواعد و إجراءات محددة، و خاصة بالتسوية السلمية، وهذا ما يجعل من مؤتمرات القمة عاملا يساعد على سدّ النقص في هذا المجال[8] .

ثانيا: اللجان الخاصة

ينص الميثاق على أن تؤلف لكل من الشؤون التي تدخل في نشاط الجامعة لجنة خاصة تمثل فيها دولة الجامعة، و تتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول

[8]. محمد مجذوب: التنظيم الدولي النظري والمنظمات العالمية واالقليمية المتخصصة، ط8 ،دار المشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2006 ص 385 ص 386ص 387ص 389.

الأعضاء؛ و يجوز أن يشترك في اللجان أفراد يمثّلون بلاد عربية لم تنضم بعد إلى الجامعة.[9]

ثالثا: الأمانة العامة

وهي الهيئة الإدارية الدائمة للجامعة، و تتكوّن من أمين عام بدرجة سفير، و أمناء مساعدين بدرجة وزراء مفوّضين، ومن عدد كاف من الموظفين (500 موظف دائم و350 يعملون بموجب عقود) و يقوم الأمين العام بتعيين الأمناء المساعدين و الموظفين الرئيسيين بموافقة المجلس.[10]

ومجلس الجامعة هو الذي يختار الأمين العام بأغلبية ثلثي دول الجامعة، و لمدّة خمس سنوات، قابلة للتجديد.

و الملحق الثالث الذي يشمل عليه الميثاق نص على اتفاق الدول الأعضاء على تعيين الأمين العام لمد سنتين (و أصبحت اليوم 5سنوات) .

و تنص المادة العاشرة من ميثاق الجامعة على أن:" تكون القاهرة المقرّ الدائم لجامعة الدول العربية.[11]

[9]. الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية ،دراسة قانونية سياسية ، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1974 ، ص234.

[10] محمد المجذوب ، التنظيم الدولي ، النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة مرجع سابق ص390.391.

[11]. جامعة الدول العربية، ستون سنة من الوجود، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام ، 2005، الجزائر،ص8 ص9.

و نلاحظ أن الجامعة درّجت منذ إنشائها، على تقليد يقضي بان يكون الأمين العام مواطن من دولة المقر، مصرياّ. غير أن هذه القاعدة بشقّيها خرقت مرّة واحدة .

في بداية عام 2005، تقدمت الجزائر بمشروع إصلاح الجامعة تضمن في بنوده ضرورة تدوير منصب الأمين العام (أي جعله مداورة بين الدول الأعضاء) بحيث لا يظلّ هذا المنصب حكرا لدولة المقرّ، خصوصا أن ميثاق الجامعة نص على مقرها دون تحديد جنسية أمينها العام.

و كانت الجزائر إثر عودة المقر من تونس إلى القاهرة قد رشحت شخصية جزائرية مرموقة عربيّا و دولياّ "الأخضر الإبراهيمي"؛ و لكنها لم تصر على ترشيحه عندما تقدمت مصر بترشيح عصمت عبد المجيد الذي كان وزير خارجيتها. و تكرر الأمر ذاته عندما تقدمت اليمن شخصية ذات خبرة واسعة في الحقل السياسي" محسن العيني" الذي كان رئيس للوزارة. ولكنها أيضا لم تتمسك بالترشيح عندما رشحت مصر عمرو موسى.

ويبدو أن الأنظمة العربية تفضل، لأسباب شتّى، منها المجاملات القومية، اختيار الأمين العام من دولة المقر باعتبار أن انسجام شخصية الأمين العام مع دولة المقر يمكن أن يساعد على تسهيل أعمال الجامعة.[12]

[12]. جامعة الدول العربية، ستون سنة من الوجود، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام ، 2005، الجزائر، ص8 ص9

و البعض يرى أن المنظمة الدولية، عندما تكون ذات طابع قومي، لا تهتم كثيرا بجنسية الأمين العام، فهو في النهاية عربي يعمل أمينا عاما لجامعة عربية ذات أهداف عربية.

و تسهر الأمانة العامة على تحضير أعمال المجلس و اللجان، و تتولى تنفيذ ما يصدر من قرارات و توصيات، و يتولى الأمين العام دعوة المجلس إلى الانعقاد، و يعدّ مشروع موازنة الجامعة و يعرضه على المجلس لإقراره قبل بدء السنة المالية.

و تودع الدول الأعضاء الأمانة العامة نسخا من المعاهدات و الاتفاقيات التي عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة، أو مع غيرها.

و يتمتع كبار الموظفين الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات و الحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم؛ و تكون حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة مصونة. وتشمل الأمانة العامة على عدد من الإدارات، مثل: إدارة الإعلام، الإدارة السياسية، إدارة شؤون فلسطين، إدارة شؤون المقاطعة .

الخلل البارز في الجامعة و الذي تتصد إليه أخبارها هو الأزمة المالية المزمنة التي تؤدي بها إلى العجز عن دفع الرواتب و الأجور و تسديد المستحقات. [13]

[13] محمد المجذوب التنظيم الدولي ، النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة، مرجع سابق ص 390 ص 396 ص 397

رابعا: مجلس الدفاع المشترك

أنشأتها معاهده الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادى بين دول الجامعه التى وافق عليها مجلس الجامعه هى وملحقها العسكرى و البروتوكول الاضافى الملحق بها بتاريخ 1950/4/13 وتم التوقيع[14] عليها فى 1950/6/17 من قبل مندوبى الدول الاعضاء و فى ذلك الوقت (20) و يمثل الدول فى هذا المجلس من وزراء الخارجيه و الدفاع الوطنى للدوله أو من ينوب عنهم و يؤدى مهامه بمعاونه الهيئات التاليه:

1-الهيئه الإستشاريه العسكريه:

تتكون من رؤساء و اركان حرب الجيوش للدول المتعاقده و تشرف عليها اللجنه العسكريه الدائمه و ترفع التقرير و المقترحات الى مجلس الجامعه.

2-اللجنه العسكريه الدائمة:

تتكون من ممثلى هيئات اركان حرب الجيوش ،مهمتها تنظيم خط الدفاع المشترك.

3-الأمانة العسكريه بالامانه العامه للجامعه العربية

أنشئت فى سبتمر 1953 و يراسها الامين العام المساعد العسكرى للجامعه و يتم تعينه طبقا للمعاهده الذى ينص على ان يتعين رئيس اركان حرب الجيش المصرى امينا عاما مساعدا و يحضر جلسات مجلس الدفاع المشترك.

[14] الوقائع الاساسيه فى مسيره جامعه الدول العربيه (1945_2007) ، مطابع المعادي ، مصر، ص5

قررات المجلس ملزمه باغلبيه ثلثى الدول الاعضاء [15] و على رغم وجود مجلس الدفاع المشترك الا انه يعتبر سراب فمنذ تاسيسه لم يتحرك الجلس خطوه للدفاع و التعاون العربي من اجل اى دوله تم التعدى عليها و خير دليلما حدث فى فلسطين عام 2002 من تعدى الجانب الاسرائيلى على فلسطين و كذلك الغزو الامريكى للعراق عام 2003 والغزو الاسرائيلى للبنان و كذلك ما يحدث فى سوريا و غيرها من المشكلات العربيه التى كان يوجب عليه دوره ان يتحرك لكى يدافع عنها و لكنه وقف موقف المتفرج .

4-القياده العربيه الموحده:

أنشئ طبقا للماده الخامسه من الملحق العسكرى لمعاهد الدفاع المشترك و يتم اختير رئاستها للدوله التى تكون قواتها المشتركه فى العمليات اكثر عدد من قوات الدول الاخرى او اختيار باجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة وتم الموافقه على انشاء قياده عربيه موحده فى مؤتمر القمه العربي عام 1964.[16]

المطلب الثالث : الأدوار التي تقوم بها جامعة الدول العربية ، أهدافها و ميثاقها

تعمل جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها كما تختلف أدوار وسياقات عملها من مجال لأخر وهذا نظرا لترابط المجلات مع بعضها البعض كالمجال الإقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، والسياسي كما سنبين الأهداف

[15] محمد عبد الوهاب الساكت، الامين العام لجامعه الدول العربيه ، دار الفكر العربي ، 1974 ص94

[16] رابح غليم ، الموظف الدولى فى نطاق جامعه الدول العربيه ، دار هومه للنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص 153

التي تعمل عليها و الميثاق التي ترتكز عليه في عملها ومن أجل ذلك سنقوم بتحديد كل على حدة.

-أ: الأدوار المختلفة لجامعة الدول العربية(اقتصاديا ، سياسيا ، ثقافيا)

أولا : على المستوى السياسي

تمكنت جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها من القيام بأدوار أربعة رئيسية يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالى :

أ – الإسهام فى حصول الدول العربية على استقلالها ، حيث برز دور الجامعة على سبيل المثال فى مجال دعم جهود التحرر فى دول مثل الجزائر ، وسلطنة عمان ، واليمن الجنوبى (قبل وحدة شطرى اليمن) ، والسودان. ومثل هذا الدور كان هو السبب المباشر فى اتساع حجم عضوية الجامعة على ما تقدم ، لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية على حين لم يتعد عدد الدول الموقعة على الميثاق التأسيسى سبع دول.

ب – المشاركة فى تسوية بعض المنازعات العربية – العربية ، ومن نماذجها النزاع المصرى – السودانى عام 1958، والمغربى – الجزائرى عام 1963 ، واليمنى – اليمنى عام 1987. ويلاحظ أن قدرة الجامعة فى هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها ، وهى نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة

الجامعة لا تعلو فوق سلطات الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتى – العراقى عام 1961، وطورت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية.[17]

ثانيا: على المستوى الإقتصادي

يتمثل دور جامعة الدول العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث تشير المادة الثانية من الميثاق بوضوح بأنّ الغرض من الجامعة هو " توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

أ- المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

إهتمت الجامعة العربية بإيجاد الآليات الاقتصادية الفاعلة وإنشاء مؤسسات عربية تدفع بعجلة التكامل الاقتصادي خطوات إلى الأمام يؤازر المد القومي الوحدوي السائد في حقبة الخمسينات والداعي والداعم لإطار ملائم ؛ لتلبية طموح وحلم العرب في إقامة الوحدة الاقتصادية العربية، وتجسد ذلك من خلال قرار تشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، وكانت الغاية منها

[17].موقع جامعة الدول العربية

http://www.lasportal.org/wps/portal/lasor/homepage/ut/p/c5/04

.2011/10/07/

تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة وإزدهار اقتصادها وتنمية ثرواتها.[18]

ب-عقد التنمية العربية المشتركة:

وبعد حرب الخليج الثانية اتخذت القمة التي عقدت بالقاهرة عام 1996 م قرارًا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووضع المجلس بالفعل برنامج تنفيذي؛ لإنشاء المنطقة على مدار عشر سنوات تبدأ في (1/1/ 1998 م)، ودخلت بتاريخ (2005/1/1 م) المنطقة مرحلتها النهائية وأصبحت كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة بين الدول أعضاء الجامعة عند المستوى الصفري. كما أطلق على قمة "عمان" في عام 2001 م وصف "القمة الاقتصادية" ، وتبنت هذه القمة المبادرة المصرية الخاصة بعقد أول مؤتمر اقتصادي عربي ب"القاهرة" في نوفمبر 2001 م تحت شعار "الارتقاء بأداء الاقتصادات العربية"، وأصبح العمل العربي الاقتصادي المشترك حقيقة ملموسة تعبر عنه شبكة واسعة من المؤسسات والصناديق والمشاريع العربية المشتركة المتداخلة المهمات والاختصاصات في مختلف الميادين.[19]

[18] جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مرجع سابق ص216

[19] عيد تأسيس جامعة الدول العربية ص 75 ،المرجع السابق

ج-القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية:

يعد مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأول (يناير 2009 م) بالكويت أن قراراته على تنمية المجتمعات العربية وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة ، وتدعيم مشروعات البنية الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات ، والمشروعات الاجتماعية، والإصلاح البيئي بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي والربط البري وبرامج الأمن المائي والغذائي والاتحاد الجمركي العربي، فضلًا عن الإعلان عن مبادرة سمو أمير الكويت بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بهدف تحقيق التكامل العربي ونجحت القمة بتوحيد الرؤى حول سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأقرت القمة الثانية التي عقدت بشرم الشيخ (يناير 2011 م) مشروعات الربط البحري بين الدول العربية، وربط شبكات الإنترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي؛ لدعم مشروعات البنية الأساسية والاستثمار في التنمية البشرية وتعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، علاوةً على تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والمشاريع العربية لدعم صمود القدس. وأقرت القمة الثالثة التي عقدت (يناير 2013 م) مبادرة خادم الحرمين الشريفين "الملك عبد الله بن عبد العزيز " الداعية إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن(50%) ، ورؤوس أموال الشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن (50%)، واعتمدت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس

الأموال بالدول العربية (المعدلة) لتتلاءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية ، والاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 – 2030م) ، واستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية 2013 م، ومباركة الخطوات التي تمت في طريق بناء الاتحاد الجمركي العربي والالتزام بالعمل على متطلبات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الاتفاق عليه، وصولًا للتطبيق الكامل له في عام 2015م . [20]

ثالثا: على المستوى الإجتماعي والثقافي والإعلامي العربي المشترك

بمجرد إنشاء الجامعة العربية بادرت الدول العربية إلى إعلان " المعاهدة الثقافية فيما بين أعضاء جامعة الدول العربية " في (27 نوفمبر 1945 م) وهي أول وثيقة تضامنية تعاقدية، تنال موافقة رأي الدول الأعضاء حولها، نظرًا لما للعامل الثقافي من مكانة في تكوين الوعي العربي العام، وأكدت الدول الأعضاء في ديباجة المعاهدة أن القصد منها زيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي بين أبناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي لشعوبها، إيمانًا بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية، وتمثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1970م، كإحدى المنظمات المتخصصة في إطار جامعة الدول العربية ، مثل نقله نوعية في العمل الثقافي

[20] عقد قمة تخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي هي مبادرة مصرية –كويتية تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008.

العربـي المشـترك، ومـن خطـط العمـل الإعـلام العربـي المشـترك أولـت جامعـة الـدول العربيـة اهتمامًا كبيرًا[21] للتخطيط في مجال العمل الإعلامي العربي المشترك ، وفتحت المجال أمام الخبراء والمفكرين العرب للإسهام في تقديم الرؤى والمقترحات في هذا الجانب ، وشواهده كثيـرة ومنهـا : إقـرار مجلـس وزراء الإعـلام (13 فبرايـر 2008م) بمبـادئ تنظيـر البـث الفضائي الإذاعي والتليفزيوني في المنطقة العربية انطلاقًا من "ميثاق جامعة الدول العربية " وروح "وثيقة العهد والتضامن" والبيان الخاص " مسيرة التطوير والإصلاح، وتضمنت علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور في الحصول عليها وحماية المنافسة الحرة في مجال خدمات البث وعدم التأثير سلبًا على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة والتقيد بضوابط وأنماط خدمة البث وإعادة البث الفضائي التي تصدر وفقًا لمبادئ هذه الوثيقة ، وما نص عنه ميثاق الشرف الإعلامي العربي.

وأطلـق الاجتمـاع المشـترك لمجلسـي وزراء الإعـلام والاتصـالات والمعلومـات العـرب المنعقد بدمشق بتاريخ (17 نوفمبر 2008 م)" العشرية العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات (2009 . 2018 م) " ؛ وذلك تحقيقًا لنشر وتعميم استخدام تطبيقات اندماج الإعـلام والاتصـالات لمـا فـي ذلـك مـن تعزيـز لجهـود التنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية ، وتقليص الفجوة الرقمية والمعرفية وتحقيق أوسع معدلات النفاذ الشامل والعادل؛ لتحقيق

[21] جامعة الدول العربية الواقع والطموح ،مرجع سبق ذكره ص 297

متطلبات بناء مجتمع المعرفة واقتصاده ، وتعزيز التواصل الإعلامي والاتصال محليًا وعربيًا ودوليًا.[22]

وبناءا على ما تقدم تمكنت جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها من القيام بأدوار أربعة رئيسية يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالى :

الإسهام فى حصول الدول العربية على استقلالها ، حيث برز دور الجامعة على سبيل المثال فى مجال دعم جهود التحرر فى دول مثل الجزائر ، وسلطنة عمان ، واليمن الجنوبى (قبل وحدة شطرى اليمن) ، والسودان. ومثل هذا الدور كان هو السبب المباشر فى اتساع حجم عضوية الجامعة على ما تقدم ، لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية على حين لم يتعد عدد الدول الموقعة على الميثاق التأسيسى سبع المشاركة فى تسوية بعض المنازعات العربية – العربية ، ومن نماذجها النزاع المصرى – السودانى عام 1958، والمغربى – الجزائرى عام 1963 ، واليمنى اليمنى عام 1987. ويلاحظ أن قدرة الجامعة فى هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها ، وهى نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة الجامعة لا تعلو فوق سلطات الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتى – العراقى عام 1961، وطورت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية.

[22] وقائع في مسيرة جامعة الدول العربية ،مرجع سابق ص21

تشجيع التعاون العربى – العربى عبر مجموعة المنظمات المتخصصة التى تشكلت على مختلف المستويات داخل إطار الجامعة وخارجه . ففى إطار الجامعة ، تم إنشاء منظمات اتسع نشاطها ليشمل مسائل العمالة ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والشئون العلمية والثقافية ، ووسائل الاتصال والاعلام ، ولقد نهضت بعض المنظمات مثل منظمة العمل العربية ، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتحاد إذاعات الدول العربية ، والاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، بالتعبير عن تلك الاهتمامات والنشاطات كافة. وخارج إطار الجامعة نشط العمل النقابى العربى بجهد لا يغفل من الجامعة وبتنسيق مستمر بين أجهزتها؛ ومن هنا جاء قيام اتحادات المحامين والاطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب... الخ.

تمثيل الدول العربية فى مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ومنظمة الوحدة الافريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسسات المشتركة مثل المصرف العربى للتنمية فى افريقيا والصندوق العربى للقروض، هذا إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف فى الحوار مع أوروبا فى حقبة السبعينيات.[23]

[23] علي صالح موسى ، دور جامعة الدول العربية في المجالات (إقتصاديا، الثقافية، الإعلامية) مجلة الشؤون العربية سبتمبر 2022.

ب- أهداف جامعة الدول العربية:

تختلف أهداف جامعة الدول العربية بإختلاف تطلعاتها وطموحاتها حول أهدافها ومن بين هذه الأهداف نجد:

جاءت أهداف الجامعة متضمنة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها، تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شؤون الدول العربية ومصالحها . ويعتبر الدفاع عن مصالح الدول العربية الأعضاء في الجامعة وتلك التي لم تنل استقلالها في ذلك الوقت على حد سواء، الهدف الأساسي من بين مختلف أهدافها إن لم يكن الهدف الرئيس، والذي تتفرع عنه بقية الأهداف الأخرى.

يشير الميثاق، في مقدمته، بوضوح إلى أهداف الجامعة والتي تمثلت في:

أولا: توثيق الصلات بين الدول العربية فى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

"فالغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها "(ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثانية).

ثانيا: حل المنازعات بالطرق الودية

لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلالية الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخالف كان قراره عندئذ نافدا وملزماً" (ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الخامسة) .[24]

ثالثا: الإلتزام بالتعاون مع الهيئات الدولية

لقد نصت المادة (الثالثة) من الميثاق على أن من مهام الجامعة "تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلم ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية "ميثاق جامعة الدول العربية(المادة الثالثة).[25]

ورغم أن جامعة الدول العربية ولدت قبل إنشاء الأمم المتحدة ببضعة شهور، إلا أن ميثاقها إهتم بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل، وجعله كأحد الأهداف للجامعة، فقد كانت المناقشات والمباحثات وقتها دائرة لإقامة الأمم المتحدة. ولذلك إهتم ميثاق جامعة الدول العربية بإقرار التعاون معها عندما يتم إنشاؤها، والتعاون مع غيرها

[24] المادة (3):الفقرة (3)من الميثاق في الملحق رقم (1)

[25] عبد الحميد دغبار: تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية، ط5 ،دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ص191

من المنظمات العالمية، التى قد تنشأ هى الأخرى فيما بعد بغرض كفالة الأمن والسلم فى العالم.

ج- ميثاق جامعة الدول العربية

يعتبر ميثاق جامعة الدول العربية بمثابة خارطة الطريق الذي تسير بموجبه هذه الجامعة ولذا سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى هذا الميثاق وأهم نقاطه.

فى1945/3/11 بمدينة القاهرة، وقع ممثلو الدول العربية السبع، وهي سوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية ومصر واليمن، على ميثاق الجامعة، وأصبح سارى المفعول اعتبارا من 1945/5/11. ويتألف هذا الميثاق من ديباجه وعشرين مادة تتضمن أهداف الجامعة ومبادئها، و الهيكل التنظيمي لها و شروط العضوية و إجراءاتها[26]، وكيفية إتخاد القرارات، و العلاقات بين الدول الأعضاء .

لقد عكس ميثاق جامعة الدول العربية صورة النظام الإقليمي العربي، وطبيعة العالقات بين الدول العربية في ذلك الوقت والمتمسكة بسيادتها القطرية إلى جانب إصراره على العمل العربي المشترك. فقد حرص المؤسسون لجامعة الدول العربية على تأكيد مفهوم "السيادة القطرية"، وأدمجوا هذا المفهوم صراحة وضمنياً في ميثاق الجامعة العربية، ووضعوا كل الضمانات الممكنة التي تكفل عدم طغيان "الأمة" أو "القومية" على الدولة القطرية،

[26]المادة 3 من الميثاق في الملحق رقم 1.

فأستبعدوا مفهوم الوحدة، وأكدوا على مبدأ التنسيق بين الوحدات المستقلة، ورفضوا أي إشارة أو احتمال لتدخل الجامعة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

إن تلك المفاهيم تترجمها ديباجة الميثاق التي أشارت صراحة " بأن دعم الروابط بين الدول بني على أساس المساواة و احترام إستقلالها وسيادتها". ونصت المادة الثانية من الميثاق على أن الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية هو" توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها و تنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، ، وصيانة لإستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البالد العربية ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظام كل دولة منها وأحوالها" (ميثاق جامعة الدول العربية).

ووفقا للميثاق فإن الجامعة هى منظمة تقوم على التعاون "الاختياري" أو "الطوعى" بين الدول العربية الأعضاء فيها على أساس المساواة واحترام استقلالها وسيادتها. وهى فى نية منشئيها ليست أكثر من مجرد تنظيم إقليمى يستهدف التنسيق والتعاون ولا تملك سلطة إلزامية بل هى أداة تنسيق و رابطة اختيارية لتحقيق التعاون وجمع الشمل، وهى منظمة بين حكومات وليست سلطة عليا .

من خلال الميثاق لا يوجد ما يشير إلى وجود الأمة العربية الواحدة كحقيقة سياسية، ولم يجعل الوحدة هدفاً من أهداف الجامعة، أو من أهداف الأمة. وأيضا لم يتطرق الميثاق، ولو بكلمة واحدة، إلى المواطن العربي مثل ماجاء فى ميثاق الأمم المتحدة والذى أكد على

الحقوق الأساسية وكرامة الفرد وقدرة واحترام الإنسانية. وبني الميثاق على مبدئى السيادة المطلقة والاستقلال المطلق للدول فتحولت الجامعة إلى مجرد نادي سياسي تجتمع فيه الدول العربية الأعضاء للحوار والمناقشة إصدار القرارات التى لا تلتزم إلا من يقبل بها .

و أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار فإن واضعي الميثاق قد تركوا هذه العملية من دون ضوابط أو آليات يمكن إتباعها في صنع القرار. وأكدوا على أن قاعدة الإجماع هى الأساس في التصويت، والذي يعطي للدولة حق الفيتو فى رفض القرار بل حتى القرارات التي تصدر بالإجماع يرجع الأمر فى تنفيذها إلى الدول ذاتها وفقا لنظمها التشريعية والدستورية.[27]

[27]محمد عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية ، جامعة الشرق الأوسط، 11-08-2018، ص 35و36

الفصل الثانـي

مبدأ التسوية السلمية للمنازعات العربية على ضوء ميثاق جامعة الدول العربية

تمهيد:

يعد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية من المبادئ الأساسية و المستقرة التي يقوم عليها تنظيم المجتمع الدولي ،و أضحى هذا المبدأ يحظى بتأييد من قبل أعضاء الأسرة الدولية حتى أن معظم المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية لا تكاد تخلو من النص على هذا المبدأ.

ونجد أن ميثاق الجامعة العربية نص في المادة الخامسة على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق جامعة الدول العربية و عدم جواز اللجوء إلى إستخدام القوة في العلاقات الدولية.

سنتطرق في هذا الفصل لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات العربية على ضوء ميثاق جامعة الدول العربية، حيث سنتناول في المبحث الأول الأجهزة المختصة بتسوية المنازعات العربية في الجامعة العربية بالتطرق أولا إلى تعريف المنازعات العربية و دوافعها ووسائل تسويتها، بعدها سنتحدث عن الأجهزة الرئيسية التي تتولى مهام تسوية المنازعات العربية،أما في المبحث الثاني من ذات الفصل فسنتناول الحديث عن بعض نماذج عن المنازعات الحدودية العربية في دول الخليج والشرق الأوسط وعلى النحو التالي:

المبحث الأول : الأجهزة المختصة بتسوية المنازعات في جامعة الدول العربية

ظاهرة المنازعات العربية لا تنفصل عن المنازعات الدولية و هي ظاهرة حتمية تنشأ نتيجة تطور العلاقات الدولية و تشابكها ما ينتج عنه خلافات في مصالح الدول و تعارض لذلك مما يستوجب إستحداث و سائل لتسوية هذه المنازاعات، لذلك سنتناول في هذا المطلب تعريف المنازعات العربية و دوافعها و و سائل تسويتها على ضوء الجامعة الدول العربية.

المطلب الأول: مفهوم المنازعات العربية ، أسبابها و و سائل تسويتها.

الفرع الأول : مفهوم المنازعات العربية و أسبابها

أولا: تعريف المنازعات العربية

الخلافات العربية ليست بالشيء الجديد فهي قديمة قدم الجامعة العربية نفسها أو ربما حتى تكون أقدم منها ، و المتابع لتاريخ العلاقات العربية يعلم أنه منذ ظهور فكرة إنشاء تجمع إقليمي يضم بين جنباته الدول العربية ، و الخلافات العربية تمشي نعها قدم بقدم تهدأ أحيانا و تحتد حينا متأثرة بالعوامل و الظروف المحيطة و البيئة الدولية التي تنشأ فيه الخلاف.

و يمكننا القول بخصوص تعريف النزاع العربي أنه لا ميثاق جامعة الدول العربية و لا الفقه العربي قدما تعريفا للمنازعات العربية.

فنجد الميثاق في تناوله لمسألة المنازعات لم يتطرق من قريب أو بعيد لوضع مفهوم معين للمنازعات ،إنما اكتفى بالنص في المادة الخامسة على عدم جواز اللجوء للقوة لفض المنازعات بين دول الجامعة و حدد اختصاص مجلس الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات و كذلك المادة السادسة.[28]

و في هذا المسلك يتفق الميثاق مع ما جرى عليه العمل بالنسبة للمواثيق المنشئة للمنظمات الدولية ، و التي غالبا ما تتعمد عدم وضع تعريفات محددة للمنازعات.

و قد يكون سبب إغفال ميثاق جامعة الدول العربية ، و المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الأخرى لوضع تعريفات محددة لمسائل مثل المنازعات ، يجد مبرره في إدراك واضعي مثل هذه المواثيق للتجدد و التطور السريع الذي يصيب العلاقات الدولية و تنشأ عنه نتيجة لذلك صور من المعاملات التي لم تكن معروفة من قبل و ما تستنتج ذلك من وجود منازعات بين أعضاء الأسرة الدولية حتما يضيف التعريف _إن وضع_ بأن يحيط بها.[29]

أما بالنسبة للفقه ، فنجد أن هناك عددا من الدراسات ليست باليسير تتناول ظاهرة المنازعات العربية بالرصد و التحليل ، إلا أن معظم هذه الكتابات لم تنجح إلى وضع تعريف محدد

[28].اسامة أحمد علي حجازي، جامعة الدول العربية و التسوية السلمية للمنازعات العربية، دار النضة العربية 32 شارع عبد الخالق ثروت القاهرة 2012ص72

[29] مرجع سابق ص73

للنزاعات العربية و لعل هذا يجرنا إلى التسليم من جانب هذه الدراسات بأن ما استقر عليه العمل و القضاء بخصوص تعريف المنازعات الدولية يسرى على النزاعات العربية.[30]

و برر جانب من الفقه عدم تعريف النزاع العربي ، بمقولة أنه و في معظم الأحيان لا تنصب النزاعات العربية على مسألة قانونية محددة ، فهناك عدد ليس بالقليل من المنازعات العربية – العربية على مر العصور لا تجده ذا موضوع معين.

و كثير من المنازعات العربية تجد مصدرها في العوامل السياسية ، و بعض منها نجد مصدره يتعلق بمعتقدات و آراء قادة الدول و الحكومات و هناك منازعات وهمية يكون الهدف من إثارتها في أوقات معينة صرف الرأي العام الشعبي عن قضية معينة و يرجع البعض منها إلى إنعدام الثقة بين القادة العرب أو الإنتماءات المختلفة إلى أحد المعسكرات الدولية.

و قد ذهب البعض إلى تعريف النزاع العربي بأنه :" تلك المنازعات التي تكون أطرافها عربية سواء كانت تلك الأطراف كلها من الدول ،أو كانت كلها أطراف من دولة واحدة أو كان بعضها من كيانات لا ترقى إلى مرتبة الدولة وذلك بصرف النظر عن طبيعة النزاع و سببه.[31]

[30].أحمد يوسف الصراعات العربية(1954-1948) –مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985ص43

[31]أحمد قلعجي: تسوية المنازعات العربية وفق لميثاق جامعة الدول العربية، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 1997ص48

ثانيا – أسبابها:

العلاقات العربية – العربية تأخذ إحدى صورتين إحداهما علاقات صراعية و الأخرى هي تلك العلاقات التعاونية ، و هي في هذه أو تلك لا تختلف عن ظاهرة العلاقات الدولية.

يبدو أن العلاقات العربية – العربية و ما توصف به من خصوصية لا توجد لدى غيرها من الدول ، تضفى على النزاعات العربية خصوصية أخرى تتعلق بأسباب هذه المنازعات.

و لا يخفى على أحد مدى تأثير المنازعات العربية– على النظام الإقليمي العربي و ما تسببه هذه المنازعات من آثار سلبية دائما ما تطفوا على السطح كي تعكر صفو النظام العربي.[32]

أ– الأسباب السياسية :

سبق و ألمحنا أن المنازعات العربية جلها لم تكن له أسباب موضوعية و إنما تستند لإعتبارات سياسية.

[32] اسامة أحمد علي حجازي جامعة الدول العربية و التسوية السلمية للمنازعات العربية مرجع سابق ص 78

تتنوع هذه الإعتبارات و الأسباب إلى أسباب تتعلق بشخصية القيادة في الدول العربية، و أخرى ترتبط بنظم الحكم و ثالثة تكون نتيجة لعوامل خارجية أو يمكن القول بسبب الإنتماءات الدولية لأطراف النزاع.

فالأسباب المتعلقة بشخصية القيادة في الدول العربية لها أشد الأثر في تأجيج الصراعات العربية أو الجنوح بها إلى بر التهدئة خاصة أن الدول العربية تفتقد لمؤسسات صنع القرار و معظم القرارات السياسية المصيرية إن لم تكن كلها تكون في يد القيادة السياسية.

أما عن نظم الحكم و كونها سبب من الأسباب السياسية التي تؤدي لتأجيج النزاعات العربية ، فبات من المعلوم أن المجتمعات العربية على الرغم من خصوصية العلاقة فيما بينها ،إلا أنها مجتمعات ذات طابع مختلف و تحكمها أنظمة متعابرة.

أما عن العوامل الخارجية ، و يقصد بها تلك التي تأتي من خارج الدول العربية متمثلة في أدوار الدول و الكيانات الغربية على النظام العربي و هذه تحبذ التعامل مع دول منفردة و كيانات صغيرة ، ولا تشتهي أن تجلس مع تجمع عربي قوي يعامل معاملة الندية يكون له مبادئه و مصالحه الخاصة التي قد تكون في معظم الأحيان مغايرة تماما لما تصبو إليه الدول الأخرى.[33]

[33] موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي و العشرين المؤتمر السنوي الأول 1996 المركز العربي للدراسات ص 88

ب- الأسباب الإقتصادية:

تأتي الأسباب الإقتصادية في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات العربية بل أنها تكون من أسباب المنازعات الدولية ، نتيجة التقدم الهائل في وسائل النقل و المواصلات، و التقدم التكنولوجي ،أصبحت هناك دولا تتمتع برفاهية و أخرى لا تحصل إلا على ما تقتات به الشعوب.

و معظم المطالبات الإقليمية و المشكلات الخاصة بقضايا الحدود يرجع سببها الرئيس فيما تتمتع به هذه المناطق من قيمة اقتصادية ، فقد تكون مناطق غنية بالموارد المعدنية أو النفط، أو أن هذه المناطق بها مياه لأنهار دولية أو منافذ بحرية تطل على البحار.

و من الجدير بالذكر أن المنازعات ذات الطبيعة الإقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالحدود أو مجاري الأنهار و الخلافات المتعلقة بالجزر ، و هي منازعات ذات طبيعة قانونية معظمها يجد سبيل الحل و فقا لقواعد القانون الدولي.[34]

ج- أسباب التجاور الجغرافي:

أثبتت الخبرة التاريخية فيما بين الدول العربية من علاقات و إن كان التجاور الجغرافي ميزة ، و سبب من أسباب زيادة التقارب بين الشعوب و إنماء العلاقات التعاونية ،إلا أنه ينقلب إلى عيب خطير إذا ما أخذت هذه العلاقات صورة صراع.

[34] ندوة الغزو العراقي للكويت –عالم المعرفة عدد195 تصدر عن المجلس الوطني للفنون و الآداب الكويت ص 101.

و على الرغم من استقرار الحدود بين معظم الدول العربية ،إلا أن احتمال قيام نزاع بشأن هذه الحدود لا يزال قائما حتى الآن ، و هذا يعد عن العامل الجغرافي كسب مباشر لقيام النزاع ، غير أنه و في حالة أخرى قد تنشأ المنازعات العربية لأسباب أخرى ، ويلعب التقارب الجغرافي بينها دورا مهما في جعل النزاع أثقل و طأة في وقعه.[35]

الفرع الثاني : وسائل تسوية المنازعات العربية :

أ-الوساطة

اقتصر ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر وسيلة أساسية ودبلوماسية واحدة تتيح تدخل مجلس الجامعة في فض النزاعات بطريقة سلمية متمثلة في الوساطة مع ملاحظة أن الميثاق قد ربط مسألة اجراء الوساطة بالخلافات التي يمكن أن تتطور وتؤدي الى نزاع مسلح أو يستشف منها إمكانية أن تؤدي الى نشوب حرب بين الأطراف المتنازعة.

ونستنتج من هذا أن أي وساطة في أي نزاع عربي تقع من خارج المجلس لا تعتبر من قبيل الوساطة التي تقوم بها الجامعة و إنما هي وساطة عربية.

ومن خلال الاطلاع على المادة الثالثة من الفقرة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية، نجد أن هذه الأخيرة تشترط أن تكون الوساطة التي يقوم بها الجامعة العربية مقتصرة

[35] شفيق ناظم الغبرة: النزاعات العربية و حلها مجلة المستقبل العربي1993 عدد 173 ص 86

على الخلافات التي يخشى منها وقوع حرب بين دولتين عربيتين وهذا الشكل يمكن أن يعاب على واضعي الميثاق[36] .

إذ أنه من المفترض ان تكون وظيفة المنظمة الدولية وظيفة وقائية تحول دون كل ما من شأنه أن يؤدي الى أي خالف مهما كانت درجته ناهيك عن أن الوساطة التي تحدث عنها الميثاق، تتسم بسمة أساسية وهي أن النتيجة التي تصل اليها ليست بالضرورة ملزمة.[37]

فالوساطة تظل في النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بغية الوصول الى حلول مرضية للأطراف المتنازعة، وفي أمور لا تخص مسألة استغلال الدول أو سالمة أراضيها أو سيادتها، وهذا بدوره يثير نقطة حول الوضع الذي تعمل فيه الأطراف المتنازعة واللجوء الى مجلس الجامعة العربية في مسائل يحق للمجلس بموجبها اتخاذ قرار ملزم ولم يطبق أحد الأطراف نتائج الوساطة، خاصة في ظل غياب نص صريح يعالج مثل هذه المسائل .

ان ذلك و بلا شك يساهم في اضعاف فعالية نظام التسوية السلمية للمنازعات التي تقوم بها الجامعة العربية .

وقد تدخلت الجامعة العربية بغرض تسوية العديد من النزاعات بين الدول العربية مثل: ازمة الضفة الغربية ،والنزاع بين لبنان والأردن من جهة و الجمهورية العربية من جهة أخرى –كذلك الحرب بين المغرب و الجزائر والحرب الأهلية اليمنية في نفس السنة.

[36] المادة 2 من ميثاق جامعة الدول العربية.

[37] شفيق ناظم الغبرة النزاعات العربية و حلها مجلة المستقبل العربي مرجع سابق ص 86.

وليس هناك مجال للشك أن الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات العربية تطرح تساؤلا رئيسيا هاما حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به جامعة الدول العربية في مجال العمل على ازالة أسباب الخلاف والتوتر في الأقطار العربية بإعتبارها المنظمة المعنية الساهرة على حفظ الأمن والسلم في منطقتها وبين أعضائها . ومن خلال ما سبق عرضه يمكن أن نقول أن الوساطة هي النشاط الودي الذي تقوم به، دولة أو منظمة دولية، بغية تسوية خالف قائم بين الدولتين. [38]

واذا كانت هذه هي الصورة الكلاسيكية للوساطة، فإن الاتجاه الحديث يميل الى اختيار الوسيط من بين الشخصيات الدولية، مثل وزير خارجية الدولة، كما حدث عندنا في قضية الرهائن الأمريكية في سفارة بلدهم بطهران .

بالإضافة الى ذلك يمكن ان يتم تعيين الوسيط من جانب منظمة دولية، أو امينها العام أحد الموظفين الساميين التابعين لإشرافه، كما حدث مع الآمين العام للأمم المتحدة عندما عين أحد الدبلوماسيين الفنلنديين لحل النزاع الناشب بين القبارصة الأتراك و القبارصة اليونانيين .

[38] احمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية،دراسة تحليلية وسياسية، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 1886 ص 8.

كما يمكن أن تفوض اطراف النزاع، شخصية ذات سمعة دولية للتوسط بغية انهاء الخالف الناشب بينهما، ومن ذلك الاتفاق الحاصل بين الأرجنتين والشيلي ،والذي فوضت بموجبه الدولتان البابا يوحنا بولس مهمة تسوية خلافاتهما المتعلقة بقناة ببغل عن طريق الوساطة.

غير أن ما يجب الإشارة اليه هنا هو أن الوساطة، سواء في صورتها القديمة _التي تقوم بها الدول_ أو في صورتها الحديثة –عندما يقوم بها الأفراد_ تبقى دائما وسيلة سلمية لإنهاء النزاع شأنها في ذلك شأن المساعي الحميدة.

كما ان الوساطة ايضا مثلها مثل المساعي الحميدة ومن صفاتها أنها ذات طبيعة اختيارية، حيث لا شيء يلزم الوسيط بتقديم وساطته وهو يجعل نتيجتها غير الزامية، ولا تعرض عن طرفي النزاع . والوساطة من طبيعة سياسية ايضا أي أن الدول أطراف النزاع حرة في ان تقبل الوساطة أو ترفضها . ولا تعد بذلك مخالفة للقانون الدولي العام ، ومن أمثلة رفض الوساطة في الوطن العربي نجد رفض الحكومة المغربية لوساطة الجمهورية العربية المتحدة عام 1963 –لإنهاء النزاع المغربي الجزائري حول الحدود.

وقد اشترط الميثاق في الوساطة التي تقوم بها الجامعة العربية أن تكون مقتصرة على المنازعات التي يخشى منها وقوع حرب بين الدولتين عربيتين . وهذا أمر يمكن أن يؤخذ على واضعي الميثاق، إذ أن المفترض في وظيفة المنظمة الدولية، أنها وظيفة وقائية . بمعنى أنها ال يجب أن تنتظر حتى تتحقق الفتنة من تصاعد نزاع ما ثم يتحول الى حرب .

هذا يعني أن الوساطة تظل في النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بغية الوصول الى حلول مرضية الأطراف المتنازعة، وفي أمور لا تخص مسألة استقلال الدول أو سالمة ارضيها او سيادتها . ويتضح لنا مما سبق، أن الوساطة كوسيلة سياسية ودبلوماسية يتوقف نجاحها، على العديد من الاعتبارات أهما :موقف الأطراف المتنازعة ورغبتها في تدخل مجلس الجامعة وطبيعة النزاع ودرجة خطورته، والتأثيرات الخارجية وغيرها[39] .

ب- **التحكيـم:**

عرفت المادة 49 –من اتفاقية لاهاي المنعقدة بتاريخ 09-01-0519 – والخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية للتحكيم الدولي بأنه:

تسوية المتنازعات بين الدول بواسطة قضاة من اختيارها وعلى أساس احترام القانون.

وأن الرجوع الى التحكيم يتضمن تعهدا بالخضوع للحكم بحسن النية، وعرفه الفقه الدولي بأنه يرمي الى تسوية المنازعات الناشئة بين الدول، بواسطة قضاة تختارهم على اساس احترام الحق.

[39] غالب بن غاللب العتيبي: جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، جامعة نايف العربية للعلوم االمنية، الرياض- السعودية، 2010 ص 73

أو أنه الفصل في المنازعات بين الدول عن طريق قضاة من اختيار الدول المتنازعة وفقا لأحكام القانون[40] .

ان في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية والتي جاءت بالصيغة التالية :تصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

هذا يعني وجود اشارة واضحة الى وجود وسيلة قضائية الى جانب الوساطة كوسيلة سياسية، وتتمثل هذه الوسيلة في التحكيم.

كما تؤكد المادة الخامسة في سياقها العام على ان التحكيم يكون اختياري وليس اجباري فالمسألة تظل مرهونة برغبة و إرادة الأطراف المتنازعة، فلا يحق لمجلس أو الجامعة العربية القيام بمهمة التحكيم بدون رضا الأطراف المعنية بنزاع أو خلاف ما، لفض النظر عن درجة خطورة هذا النزاع وطبيعته.

وهكذا فقد عرف التحكيم، تطورات متلاحقة من حيث تشكيل هيئة التحكيم الى ظهور القضايا والمنازعات والخلافات الدولية المعقدة .

فأثرت جميعها في ازدهاره وانتشاره بل ان قضية الألبالما، قضية مثارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تعتبر نقطة انطلاق التحكيم العربية . سواء على مستوى تأليف

[40] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، دس، ص، 113.

لجنة التحكيم، أو على مستوى تحديد موضوعات الحكم، أو على مستوى إلزامية القرارات الصادرة عنها.

وعليه فوجد التحكيم اليوم واعتباره طريقة سلمية لتسوية المنازعات الدولية، ليس أمر جديد، أو إختراعا لم تعرفه البشرية من قبل.

إنما كل ما في الأمر، أن الفكر البشري يسير وفق مقتضيات الكون، وأجزائه ووقائعه، فتارة يتأثر بها، وتارة اخرى يؤثر فيها وسيبقى هذا العكس سائر الى الأمام ويتطور الى الأفضل والأروع.

أما بالنسية لهيئة الموضوعات التي يمكن لهيئة التحكيم النظر فيها فليس هناك تحديدا لها .

فلها أن تنظر في المنازعات القانونية كما لها أن تثبت في النزاعات السياسية، واتفاق الإحالة الذي يتم بين الأطراف، هو الذي يتعين موضوع التحكيم.[41]

[41] عبد الحميد دغبار: تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية، مرجع سابق، ص، 282

المطلب الثاني : الأجهزة الرئيسية المختصة بتسوية المنازعات العربية

تعتبر الأجهزة الرئيسية هي أعمدة أساسية في بنيان المنظمة الدولية ، و يقع عليها مسؤولية تسيير شؤون المنظمة و تحقيق مقاصدها و أهدافها حيث سنلقي الضوء على هذه الأجهزة و إختصاصاتها و التي ستنقسم إلى :

الفرع الأول : مجلس الجامعة و الأمين العام

أ-مجلس الجامعة:

يعد مجلس الجامعة بوصفه الجهاز الرئيس المختص بتسوية المنازعات هو صاحب المسؤولية الثقيلة و المتعلقة بحفظ السلم و الأمن العربي ،يمارس المجلس هذا الإختصاص بجوار وظائف أخرى منها ما نص عليه الميثاق و منها ما فرضته ظروف التطور الذي أصاب العلاقات العربية – العربية.[42]

اعتمد الفقه في بيانه لإختصاصات مجلس الجامعة بالتسوية السلمية للمنازعات على ما ورد بنص المادة الخامسة من الميثاق ،و التي نصت على " .....إذا نشب نشب بينهما خلاف لا يتعلق بإستقلال الدولة و بسيادتها و سلامة أراضيها، و لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض النزاع كان قرارا نافذا و ملزما و يتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب.

[42] اسامة أحمد علي حجازي جامعة الدول العربية و التسوية السلمية للمنازعات العربية مرجع سابق ص 82

فحدد الفقه اختصاصات المجلس في مضمار التسوية السلمية للمنازعات بالوساطة و التحكيم.[43]

تعد مؤتمرات القمة من أهم الأجهزة التي تضطلع بدور ليس باليسير في تفعيل العمل العربي المشترك و حل الخلافات العربية ، حيث تتأثر بالغ التأثير بالأجواء التي تسود العلاقات العربية – العربية و توجه الحكومات ، فالتوجه القومي يكون عامل دافع لمنظومة العمل العربي المشترك و محفزا للدول كي تجلس على مائدة المصالحات العربية.

ب-إختصاصات الأمين العام:

لم يعط ميثاق الجامعة العربية للأمين العام سوى الإختصاصات الإدارية حيث أن النظام الداخلي للمجلس قد منحه الحق في توجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء لأي مسألة يكون من شأنها أن تسئ للعلاقات العربية أو علاقات الدول الأعضاء مع غيرها من الدول.[44]

و يستطيع الأمين العام طبقا للتفسير الموسع لهذه الإختصاصات أن يمارس دورا لأ بأس به في مجال تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء أو غيرها و ذلك قد يتم بالطرق الآتية:

[43] محمد طلعت الغنيمي جامعة الدول العربية مرجع سابق ص220.

[44] المادة 20 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة.

أ-طرق تبادل المذكرات:

تواتر العمل في الامانة العامة على ان يقوم الامين العام بتلقي المذكرات التي ترد إليه من الدول الاعضاء ، و يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء الأخرى بما تلقاه من مذكرات ، و طبقا لهذا العرف أصبح الأمين العام فيما يختص مسألة الخلافات العربية ، يتلقى مذكرات الطرف أو الأطراف الشاكية ، و يبلغ وفودها أو يرسلها إلى الدول المشكو في حقها حتى يستطيع أن يقف على حقيقة الأمر ، و أن يستوضح ما يرى أنه ضروري لتقدير المواقف.[45]

ب-دعوة مجلس الجامعة للإنعقاد:

أثبتت الممارسة العلمية أن دور الأمين العام لم يتوقف على مجرد توجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء بحسب نص المادة العاشرة إلى أية مسألة يكون من شأنها الإساءة للعلاقات فيما بين الدول الأعضاء أو بينها و بين غيرها من الدول ،إنما تجاوز دور الأمين هذا الحد و أصبح له الحق في دعوة مجلس الجامعة للإنعقاد لنظر نزاع بين الدول الأعضاء و طرح المبادرات و الأفكار لتسويته أو الحيلولة دون وقوعه ، و هذه الصلاحية تؤكد دور الأمين العام للجامعة العربية في استخدام الدباوماسية الوقائية.[46]

[45] عبد الوهاب الساكت الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الحقوق السياسية 1973ص78

[46] د.حسن نافعة الأمم المتحدة في نصف قرن عالم المعرفة عدد202 سنة 1995

-الإتصال بالدول المعنية بالنزاع:

لما كان الأمين العام مخول بأن يلفت نظر الدول الأعضاء بأية مسألة يكون من شأنها الإساءة إلى العلاقات العربية طبقا للمادة العاشرة من النظام الداخلي لمجلس الجامعة ،فأصبح يستطيع الإتصال بالدول المعنية إذا ما حدث بينها نزاع أو كاد ،إستخداما للتفسير الموسع للإختصاص.

و بات الأمين العام يجري المشاورات و المناقشات بين الدول الأطراف في نزاع بهدف التوفيق بينها و هذا نوع من أنواع التدخل لتسوية المنازعات أفرزته الممارسة العلمية و الخبرة التاريخية المستمدة من المنظمات الدولية الأخرى و على رأسها الأمم المتحدة.

و تتبع أهمية دور الدبلوماسية التي يستخدمها الأمين العام للحيلولة دون وقوع النزاع أو تفاقمه إلى كونها تستلهم الحلول للمنازعات قبل ولادتها و إن وصلت حتى إلى تقلصات المخاض، وهذه لها أبلغ الأثر في وأد الصراع ،حتى لا يبلغ من الخطورة مبلغا يكون من الصعب حينها معالجته دون آثار جانبية تصيب العمل العربي المشترك بعيوب خلقية قد لا نجد علاجا لها دون اللجوء لجراحات خطيرة.[47]

[47] ندوة أزمة الخليج الثانية مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة 1991.

-تقديم التقارير لمجلس الجامعة:

الأمانة العامة للجامعة العربية هي المسؤولة عن الإعداد و التمهيد لإجتماعات مجلس الجامعة، و النظام الداخلي لمجلس الجامعة أوجب على الأمين العام تقديم التقارير للمجلس عن المسائل التي يناقشها في أدوار إنعقاده و المدرجة على جدول أعماله ،إضافة إلى أن المجلس يستطيع في أي وقت أثناء مناقشة أي مسألة أن يطلب من الأمين العام إعداد التقارير بشأن هذه المسألة ، و يتمتع الأمين العام للجامعة في هذا الصدد بميزة كبيرة إذ يجوز له أثناء تقديم هذه التقارير و من خلالها إبراز وجهة نظره و مقترحاته ، تجري هذه الأمور بالطبع على موضوع تسوية الخلافات العربية ،إذ أن الأمين العام يستطيع تبني وجهة نظر معينة و تقديم ما يدعمها من الإقتراحات و الوسائل أثناء عرضها على المجلس.[48]

الفرع الثاني : مؤتمرات القمة بتسوية المنازعات:

نادرا ما يخلو مؤتمر من مؤتمرات القمة العربية من حالة من حالات الخلافات العربية سواء المعلنة أو المستترة ، و اجتماع القادة العرب في حد ذاته يعتبر إحدى عوامل تهيئة الأجواء و إزالة أسباب الخلافات العربية ، خاصة و أن معظم هذه الخلافات ذات طابع شخصي.

[48] د.مجدي حماد جامعة الدول العربية عالم المعرفة 2008 مرجع سابق ص 256

و قد نصت مواد الميثاق–الملحق– على اختصاصات عديدة لمجلس الجامعة على مستوى القمة ،فأشارت المادة الثانية إلى ، " يقوم مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بالنظر في القضايا المتعلقة بإستراتجيات الأمن القومي العربي بكافة جوانبه ،و تنسيق السياسات العليا للدول العربية تجاه القضايا ذات الأهمية الإقليمية و الدولية ،و على وجه الخصوص النظر في التوصيات و التقارير و المشاريع المشتركة التي يرفعها إليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية و تعيين الأمين العام و تعديل ميثاق جامعة الدول العربية.[49]

فالمجلس على مستوى القمة يدخل ضمن صلاحياته النظر في المسائل التي تتعلق بالأمن العربي بكل جوانبه ، و مسألة الخلافات العربية تعد من أهم المسائل التي تدخل في نطاق الأمن القومي العربي.

إن ضرورة تسوية ما ينشأ بين الدول الأعضاء من خلافات بالطرق السلمية ، و القمة و هي بصدد ممارسة هذا الإختصاص تستخدم و سيلتين إما أن يعرض النزاع على القمة و يكون مدرجا في جدول أعمالها ،و إما أن تشكل القمة بمجرد إنعقادها و سيلة حل و لو مؤقتة للخلاف.[50]

[49] المادة الثامنة الملحق الخاص بالإنعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

[50] محمد سيد سليم: دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات في جامعة الدول العربية الواقع و الطموح، ص182

المبحث الثاني : نماذج عن المنازعات العربية الحدودية

خلّف تراجع الدولة العثمانية بدايات القرن العشرين واحتلال القوى الاستعمارية الولايات العربية –التي كانت تدار بشكل موحد من الدولة العثمانية– واقعا جديدا ظهرت فيه خلافات ونزاعات على الحدود والأملاك التابعة لكل دولة. وبرزت الهويات المحلية والتقسيمات السياسية التي لم تكن في ظل الدولة العثمانية، بل واشتعلت حروب بين الأشقاء العرب، راح ضحيتها الأرواح لتثبيت الخطوط النهائية، لشكل الدول الناشئة بعد رسم الاستعمار البريطاني والفرنسي وغيره خطوط حدودها الأولية، لتقسيم تركة العثمانيين بعد سقوط الخلافة الجامعة لكل العرب والمسلمين.

ولا تكاد تخلو دولة عربية من نزاعات على الحدود بينها وبين جيرانها العرب؛ بسبب وجود ثروات طبيعية أو مواقع استراتيجية بين هذه الدولة في تلك النقاط. لهذا سنتطرق في هذا المبحث عن تناول بعض نماذج من المنازاعات العربية الحدودية بكل من دول الخليج العربي و دول الشرق الأوسط.

المطلب الأول: المنازعات العربية الحدودية التي شهدتها دول الخليج العربي

الفرع الأول : النزاع العراقي الكويتي

إحتل موضوع الحدود العراقية الكويتية أهمية خاصة منذ عصر الحكم العثماني، فقد جرت بين الدولتين بريطانيا والدولة العثمانية في الفترة ما بين 1911 حتى 1913 مفاوضات أثمرت عن توقيع اتفاقية بالأحرف الأولى عام 1913، ولكنها لم توضع موضع التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، وقد وقعها كل من إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية عن الدولة العثمانية والسير أدور جراي وزير الخارجية البريطاني في 29/كانون الأول/ 1913 في لندن تناولت الاتفاقية خمسة أقسام كان الأول منها مخصصاً للكويت وقد تنازلت بريطانيا عن بعض المناطق الكويتية مقابل الحصول على امتيازات في الأقسام الأخرى من الاتفاقية حيث أخرجت هذه الاتفاقية أم قصر وصفوان من حدود الكويت في حين اعترفت بحق الكويت في جزيرتي وربة وبوبيان.

وقد اعترض الشيخ مبارك الصباح على هذه الاتفاقية وابلغ اعتراضه للمعتمد السياسي الثاني البريطاني في الكويت الكونيل شكسبير كما أبلغه إلى السير بيرسي كوكس المندوب البريطاني في العراق ومن الملاحظ إن هناك وجود تحديد دولي للحدود الكويتية – العراقية اعترفت به بريطانيا والدولة ا لعثمانية كما اعترف به حاكم الكويت نفسه. وبعد أن تبدل الحكم في العراق إلى الحكم الملكي وتنصيب فيصل ملكاً على عرش العراق في آب

1921 أصبحت الكويت تحت السيطرة البريطانية ولم تحدث خلال هذه الفترة أي أحداث مهمة سوى معاهدة العقير (1921) التي اعتبرها حكام الكويت مجحفة بحقهم وكانت هذه المعاهدة تخص الحدود الكويتية السعودية أكثر مما تخص الحدود الكويتية العراقية بعد أكثر من عشر سنوات وبالتحديد في عام 1932أعلنت بريطانيا أن العراق استوفى شروط الاستقلال واكتملت لديه مقومات الأمم الشعوب المتحضرة خاصةً بعد توقيعه معاهدة صداقة مع سلطة الإنتداب البريطانية تضمنت استقلاله ودخوله عصبة الأمم مع الحفاظ على بعض المصالح البريطانية الحيوية ،وأصبحت العراق أول دولة منتدبة تنال استقلالها وتتخلص من الانتداب البريطاني، وسرعان ما طالب نوري السعيد من الحكومة البريطانية بعض الأراضي في الكويت، ولكن كان رد المندوب السامي البريطاني مطابقاً لرؤية الشيخ أحمد الجابر عام 1932 ، واعترض نوري السعيد على بعض المواقع مثل موقع (الهليبة أو الحليبة) وأشار إلى أنه موقع عراقي وأن فيه أبار مياه عراقية، وقد طمأنه المندوب السامي البريطاني بأن تبادل الرسائل ليس إلا تأكيد للحالة القائمة وليس هناك نية لتعديل الحدود، فتم إبلاغ الشيخ أحمد الجابر بواسطة المقيم السياسي بالكويت في نفس العام بموافقة الحكومة البريطانية على الحدود كما هي أي كما جاء في اتفاقية 1913 [51]الإنكليزية العثمانية ومراسلات1923 . وبعد تتويج الملك غازي نجل فيصل الأول ملكاً على العراق عام 1933 دعى إلى ضم الكويت إلى العراق واستمرت هذه الدعوات وواكبتها دعاية

[51] محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود العراقية – الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، الكويت ص40

بواسطة الإذاعة العراقية التي كانت تبث من قصر الزهور وتوجه انتقادات حادة لشيخ الكويت مع حمله صحفية تزامنت مع أحداث عام 1938 في الكويت حيث حل فيه شيخ الكويت المجلس النيابي بعد ستة شهور من تأسيسه واكتشاف حق بترول عام 1938 في الكويت ومع وفاة الملك غازي في حادثٍ غامض تأجلت المطالب العراقية لضم الكويت بشكلٍ موقت [52] وبعد وفاة الملك غازي في حادث غامض عام 1939 تأجلت المطالبة العراقية بالكويت بعض الوقت، وكانت هناك محادثات بين العراق وبريطانيا بخصوص إقامة ميناء عراقي عام 1940، واقترحت بريطانيا أن يكون الميناء في أم قصر ووافق العراق على هذا المقترح.

وفي عام 1955 وبعد أن توالت المطالبة العراقية بضم الكويت نصحت بريطانيا بغداد بإقامة لجنة مشتركة لدراسة الحدود وترسيمها ودمج المقترح الخاص بمد مياه شط العرب عبر البصرة إلى كويت مع المقترح الحدودي، وهذا ما رفضته الكويت، حيث رفض الشيخ عبد الله السالم هذا المشروع لوجود معارضة شعبية داخل الكويت وظهور تقنية تصفية المياه من الملوحة اعتقاداً منه بأن كلفتها الاقتصادية أقل من كلفة جلب المياه من شط العرب.

ويبدو إن الشيخ عبد الله السالم لم يكن يريد أن يرتبط الكويت بالعراق بأي مشروع ويريد له الاستقلالية في إدارة شؤونه.

[52] محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود العراقية – الكويتية مصدر سابق ص 43

وبعد إعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية ارتفعت دعوات نوري السعيد بضم الكويت إلى حلف بغداد فطالب بريطانيا باستقلال الكويت لضمها لهذا الحلف. وبعد ثورة تموز 1958 أصبحت الكويت في مواجهة مرحلة جديدة هي مرحلة عبد الكريم قاسم ومطالبته التاريخية بضم الكويت واعتبارها جزءاً من العراق. فبعد أيام من قيام ثورة 14 تموز 1958 التي أنهت الحكم الملكي في العراق واستبدلته بالنظام الجمهوري ونصب الزعيم الركن عبد الكريم قاسم حاكماً على العراق بادر الشيخ عبد الله السالم الصباح بزيارة العراق في 25/ تموز فاستقبله عبد الكريم قاسم ولم يصدر بيان مشترك عن تلك الزيارة. وفي 29/ تشرين الأول/1960 بعث الشيخ عبد الله السالم الصباح برسالة إلى عبد الكريم قاسم دعاه فيها إلى مناقشة موضوع الحدود وتشكيل لجنة مشتركة لترسيم الحدود طبقاً لمراسلات 1932. ولم يرد الجانب العراقي على تلك الرسالة، فأرسل الأمير عبد الله السالم في 3/كانون الأول/ 1961 رسالة تذكيرية أخرى مجدداً دعوته لترسيم الحدود البرية والبحرية مع العراق لاسيما وأن الكويت بدأت ترسيم حدودها مع إيران. وبعد استقلال الكويت في 19/ كانون الأول/ 1961 اتفق مع بريطانيا على إلغاء اتفاقية 1899 لأنها تتنافى مع استقلال الكويت وسيادته، وأن تستمر العلاقة بين البلدين بروح الصداقة الوثيقة. أثر هذه المعاهدة الخاصة باستقلال الكويت بعث عبد الكريم قاسم برقية تهنئة إلى أمير الكويت ضمنها سروره البالغ بإلغاء اتفاقية 1899 مع بريطانيا واصفاً إياها بالتزوير وعدم الشرعية. وبعد ستة أيام أي في 25/كانون الثاني عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً أشار فيه إلى الحقوق

التاريخية للعراق في الكويت. كما أعلن ضم الكويت ولم يحدد إجراءات الضم، وبدأت حملة دعائية واسعة ومذكرات سلمة إلى بلدان العالم وأرفقت المذكرات بقرائن مادية تعود إلى زمن العثمانيين تؤكد عراقية الكويت، وتصاعد الموقف بشكل مثير من خلال البيانات والموسيقى العسكرية والأناشيد الحماسية. أما في الكويت فقد دعا الشيخ عبد الله السالم المجلس الكويتي للتشاور في الخطوات اللاحقة بعد تهديد العراق، وتوالت برقيات من مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر والسعودية بقيادة الملك سعود بن عبد العزيز لتأييد موقف الكويت وأصدرت الكويت من جانبها بياناً مفصلاً عن هذه الأزمة وتقدمت بطلب إلى الحكومة البريطانية بمساعدتها بناءاً على المذكرات المتبادلة في 19/كانون الأول/1961 ، وطلبت الكويت رسمياً من الدول العربية الاعتراف بها وإرسال قوة من الجامعة العربية لتثبيت الاستقلال وفي 30/حزيران/1961 وصلت القوات البريطانية إلى الحدود الكويتية ولم تتحرك القوات العراقية لمواجهتها. وقد نجحت جامعة الدول العربية ممثلة في مجلس الجامعة، وبناءً على توصية اللجنة السياسية للجامعة بإيجاد تسوية مؤقتة للنزاع. فقد كلف مجلس الجامعة، الأمين العام الأسبق عبد الخالق حسونة بالقيام بالوساطة بين البلدين وقد قام حسونة بدور ملحوظ في تلك الأزمة، وبصفة خاصة فيما كان يتصل بإنشاء وإرسال قوات حفظ السلام العربية التي صدر بشأنها قرار من مجلس الجامعة. إذ تشكلت قوة طوارئ في بعض الدول العربية ودخلت الكويت للحيلولة دون احتمال محاولة العراق ضم الكويت، وتمكنت الجامعة من التوصل إلى قرار في20/تموز/1961 يتضمن الأبعاد المنظورة للتسوية وهي:

سحب القوات البريطانية من الكويت.

التزام العراق بعدم اللجوء إلى استخدام القوة ضد الكويت.

التزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعّالة لصيانة استقلال الكويت.

الترحيب بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية ومساعدتها على الانضمام إلى عضوية الامم المتحدة.

وقد أنيطت مهمة الأشراف على تنفيذ بنود التسوية إلى قوة الطوارئ العربية المتكونة من قوات سعودية ومصرية وسودانية وأردنية، التي أرسلت إلى الكويت بعد اتفاق بين الأمين العام والحكومة الكويتية.[53] وفي 10/أيلول/1961 استدلت القوات البريطانية بقوات الطوارئ العربية وبقيت هذه القوات حتى كانون الثاني 1963 عندما سحبت المملكة العربية السعودية قوتهما من الحدود[54] ، بعد ذلك سقط نظام عبد الكريم قاسم وبادر نظام الحكم الجديد بقيادة عبد السلام عارف بيانات مطمئنة لمستقبل العلاقات العراقية الكويتية ولم تمضي سوى أسابيع قليلة حتى جددت الكويت طلباً بالانضمام إلى الأمم المتحدة وقبل طلبها في 7/

[53]. بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دط، 1855 ص 83 و ص 89و عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية والنزاعات الحدودية العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد / 111 ص 233.

[54]. حسن العلوي، أسوار الطين، دار الكنوز، بيروت، 1995، ص 99

آذار/ 1963 لتصبح الدولة رقم 111 في الأمم المتحدة واعترفت الحكومة العراقية ضمناً بالكويت كونها عضواً في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية[55].

الفرع الثاني : النزاع القطري البحريني واليمني السعودي

أ- النزاع القطري البحريني

وقد قامت منازعات حدودية عديدة بين الدول العربية في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ولاسيّما في منطقة الخليج العربي وأهم هذه النزاعات:

النزاع بين قطر والبحرين والذي أثير عام (1986) إذ أخفقت الجامعة في تسوية النزاع وتطلب الأمر إثارة الموضوع على المستوى الدولي بطلب التحكيم الدولي.[56]

إن الدور الذي قام به مجلس الجامعة العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي، يعد دوراً محدوداً على الرغم مما أبداه المجلس من موقف تجاه تلك الدول منذ مؤتمر القمة الأول عام (1964). وقد يعزى ذلك إلى تزمت تلك الدول في مواقفها وما تبديه من اعتزاز تام بالسيادة وحسابات الربح والخسارة، ولا سيما بسبب وجود البترول في الأراضي المتنازع عليها، ولذلك تتعامل بحذر مع أية وساطة، مما يحول دون حل تلك الأزمات . ويجعل تدخل المجلس فيها هامشياً وغير مرضٍ ولهذا – على سبيل المثال – لم يتدخل مجلس الجامعة العربية في النزاع القطري- البحريني حتى عام (1986)

[55]. محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود العراقية – الكويتية مصدر سابق ص 43

[56]فؤاد مطر، النزاع القطري – البحريني، مجلة التضامن، العدد/ 162، السنة الرابعة- 1986، ص3

بعد أن دخل النزاع مرحلة الصدام المسلح، وعلى الرغم من خطورة الموقف آنذاك والحاجة الماسة لتدخل الجامعة، إلا إن هذا التدخل جاء عبر وساطة محدودة لا تتلاءم مع دور المجلس باعتباره صاحب الاختصاص العام في اتخاذ القرارات والتوصيات بغية تحقيق أهداف الجامعة العربية. ولم يتدخل الأمين العام للجامعة في النزاع القطري – البحريني، على الرغم من المدة الطويلة التي مرت على هذه المشكلة إلا عام (1997) إذ أعلن عن استعداده للقيام بالوساطة بين الطرفين، بغية تسوية النزاع، وهذه الدعوة على الرغم من تأخرها فإنها تثير الشكوك حول هذا التأخير، وهي دعوة ضعيفة جاءت مشروطة بموافقة الطرفين بالتدخل وإجراء الوساطة. وبالطبع فشلت هذه المحاولة للحساسية الشديدة التي تعاملت بها الدولتان (قطر، البحرين).

وفي الواقع ان بعض نزاعات الحدود العربية – العربية قابلة للتفجير في أي وقت وذلك نظراً لعدم وجود تسوية شاملة لكل جوانب هذه النزاعات ولعدم وجود آلية عربية ملزمة لتسوية النزاعات الحدودية بين الأعضاء.[57]

[57] مجيد حميد شهاب ،الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر و البحرين و مستقبل العلاقة بينهما ،جامعة الكوفة للآداب العدد 5 ص51

ب–النزاع بين دولتي اليمن و السعودية

كان من المتوقع قيام صدام مسلح بين شطري اليمن، فلم يتفاجأ الكثير من المتتبعين لتطورات الوضع في هذه المنطقة بصفة خاصة، والشرق الأوسط بصفة عامة.

وقد يثير هذا الصدام الكثير من التساؤلات حول دوافعه الحقيقية، والأبعاد الممكن أن إليها، ومدى إمكانية نجاح الجامعة العربية في احتوائه[58].

لذلك فسيتم تناول نقطتين أساسيتين هما: العوامل التي أدت إلى تفجير الوضع بين شطري اليمن في هذا الوقت بالذات، ودور الجامعة العربية وإمكانيات نجاحه في حل المشكلة.

1–عوامل وأسباب الصراع:

لا بد أن ترتكز العوامل الدولية التي تلعب دوراً في تفجير الصراعات الإقليمية وخاصة بين دولتين تجمعهما الكثير من الروابط كشطري اليمن، على معطيات وأسباب محلية

[58]عبد الحميد الموافي، النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الجامعة العربية بالكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 56، 1979.

وإقليمية تتيح له إمكانيات التأثير وتأجيج الصدام والصراع، ولعل أهم العوامل التي أدت إلى هذا النزاع هي[59]:

2-أسباب المحلية ترجع إلى الظروف البيئية لشطري اليمن:

تميزت الساحة اليمنية، في الشمال والجنوب في تلك المرحلة، بملامح من شأنها أن تدفع في اتجاه النزاع المسلح بين شمال اليمن وجنوبه، وأبرز هذه الملامح ما يأتي:

افتقار الأوضاع في شطري اليمن إلى الاستقرار الداخلي. ففي أقل ن عام واحد أحدث اغتيال لثلاثة من رؤساء اليمن وهم: المقدم الحمدي والمقدم الغشمي في الشمال وسالم ربيع في الجنوب فضلاً عن زيادة تأثير العوامل القبلية وانعكاساتها على الأوضاع في شمال اليمن وتقابل ذلك محاولات نظام الحكم ي جنوب اليمن وتقوية سيطرته ودعمها على أسس ماركسية، والقضاء على المعارضين له، بالإضافة إلى الخلافات السياسية بين شطري اليمن في ضوء تلك التطورات[60].

ويرتبط بالعنصر السابق، قيام حكومة في كل من شطري اليمن باحتضان القوى المناوئة لنظام الحكم في الشطر الآخر، فتتعاون حكومة صنعاء مع الجبهة الوطنية اليمنية الجنوبية بقيادة عبد القوي مكاوي الذي يناهض حكومة عدن أو تتعاون حكومة عدن مع الجبهة الوطنية الديمقراطية بقيادة سلطان أحمد عبد المناوئ لحكومة صنعاء. وقد شهدت

[59] عبد المجيد الموافي، مصدر سبق ذكره، ص 164

[60] مصدر سبق ذكره، ص 165

مناطق الحدود بين البلدين العديد من عمليات التسلل والتخريب في كلا البلدين، وصلب إلى قمتها في عام 1972، ثم تجددت مرة أخرى على نطاق واسع بعد اغتيال المقدم الغشمي في 1978، وزيادة ضغط النظام في جنوب اليمن على حكومة صنعاء.

التخلف الاقتصادي والمشكلات الكبيرة التي تواجه كلا البلدين في مجال التنمية الاقتصادية، واعتمادها إلى حد كبير على القروض والمساعدات الخارجية، مما قد يجعل من تفجير الوضع على الحدود وسيلة للحصول على المساعدات والمعونات الخارجية، ولاسيما من السعودية بالنسبة لليمن الشمالي، ومحولة من اليمن الجنوبي لفك الحصار، وفرض التراجع عن قرار مجلس الجامعة العربية الذي صدر في يوليو 1978 بمقاطعتها اقتصادياً وسياسياً، بسبب دورها في اغتيال المقدم الغشمي في 1978/6/24 .

3-أسباب إقليمية تتعلق بالمناخ الذي ساد منطقة الشرق الأوسط آنذاك-:

أكدت تصريحات المسؤولين في شمال اليمن، الأهمية القصوى لبلادهم ي الدفاع عن آبار البترول في شبه الجزيرة العربية، وإن اليمن الشمالي يمثل آخر المواقع التي تفصل بين النفوذ السوفياتي والقوى الموالية له، وبين الثروة البترولية الهائلة. ويرتبط ذلك بالتطلع إلى الحصول على دعم ومساعدات السعودية ودول الخليج العربي لتدعيم قيام اليمن بهذا لدور، يؤكد ذلك اجتماع على أعلى مستوى لدول الخليج العربي لمناقشة الوضع على حدود اليمن.

ومن جهة أخرى يرغب اليمن الجنوبي في إثبات قدرته وقوته على لعب دوراً مؤثراً في جنوب البحر الأحمر، بالرغم من قرار الجامعة العربية بمقاطعته، وفي ظل تزايد النفوذ السعودي في المنطقة بصفة عامة، خاصة بعد تقلص الدول الإيراني فيها.

4-أسباب دولية تعود إلى الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر[61]:

لم تكن أهمية منطقة شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي بالنسبة للقوتين الأعظم، في حاجة إلى إيضاح ، فهذه المنطقة لا تمتلك فقط أضخم احتياطي بترولي في العالم فحسب بل إنها أيضاً تتحكم في طرق المواصلات الرئيسة لنقل البترول إلى الغرب، مما يعد مألة تتصل بأمن الولايات المتحدة اتصالاً وثيقاً، وفي نفس الوقت الذي تمثل فيه المنطقة أهمية استراتيجية قصوى في ضوء الصراع بين القوتين الأعظم في المحيط الهندي وأفريقيا والشرق الأوسط، فأن المنطقة كانت تمثل أهمية مستقبلية كبيرة الاتحاد السوفياتي السابق في مجال الطاقة، ومن هذا يمكن أن نشير إلى النقاط الآتية:

-إرتباط تلك الأسباب بالتطورات التي تشهدها المنطقة إبان تلك الفترة، ففي الوقت الذي آدت فيه أحداث إيران إلأى تخليها عن أهم أدوارها في الاستراتيجية الأمريكية، وهو دور الشرطي في منطقة الخليج، وقيتم بعض العراقيل أمام جهود السلام في الشرق الأوسط، وتزايد النفوذ السوفياتي في القرن في القرن الأفريقي، وإزاء الأهمية الحيوية التي يمثلها باب

[61]عبد الحميد الموافي، مصدر سبق ذكره، ص 166

المندب، سواء كممر لنقل البترول إلى غرب أوربا وأمريكا، أ كممر تجاري وحربي يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، فإن كلاً من شطري اليمن يحاول أن يثبت قدرته وأهميته، في أن يلعب دوراً معيناً يتمثل فيما يلي-:

-كان الاتحاد السوفيتي يحرص على تدعيم نفوذه ووجوده في أثيوبيا واليمن الجنوبية الجزء من استراتيجيته في المحيط الهندي وأفريقيا، وتعويضها ما فقده في مصر بصرة ما، وقد أبرز حرصه على الحفاظ على لبحر الأحمر مفتوحاً للملاحة الدولية، وأعرب عن معارضته لتحويله لبحيرة عربية، وذلك في ظل الاتجاه المعادي له في معظم الدول العربية المطلة عليه، ويرتبط ذلك بالتأكيد بكون البحر الأحمر أقصر الطرق أمام الاتحاد السوفيتي للوصول إلى المحيط الهندي، عبر الممرات التركية وقناة السويس وباب المندب. كما أن هناك عام لمضاف إلى ذلك وهو سعيه لتدعيم نفوذه ووجوده على مشارف أكبر مصدر للطاقة في العالم، فأنه يحاول في الفترة الأخيرة منازلة السعودية أو على الأقل عدم الدخول معها في خلافات كبيرة، أملاً في تطوير العلاقات معها على نحو أفضل.

- أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن الأمر يعد أكثر خطورة، خاصة بعد التغيرات الحاصلة في إيران وخوفها من امتداد تأثيرها على بعض دول المنطقة، بما يؤثر على المصالح الأمريكية أيضاً ، على استمرار البحر الأحمر ومفتوحاً للملاحة الدولية، وعلى تأمين طرق نقل البترول إلى الغرب، بالإضافة إلى تدعيم نفوذها ووجودها في المنطقة ومقاومة النفوذ السوفيتي. وبعد الإطاحة بعرض الشاه في إيران بدأ الحديث في الأوساط الأمريكية يدور

حول الغرف في المنطقة وضرورة أن تملأ قوة أخرى، وقد دارت جهود هارلود براون وزير الدفاع الأمريكي، في أثناء زيارته للمنطقة في شباط 1979 في هذا الاتجاه، وكان من الضروري إبعاد الحاجة المتزايدة لدول المنطقة إلى المعونة والمساعدة الأمريكية لتأمين أمنها.

وعلى الرغم من تداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية والسلف ذكرها، وتفاعلها معاً بشكل أدى إلى معارك مؤسفة بين شطري اليمن واستمرار ذلك عدة أيام، فأنه يمكن القول، بأن النزاع بين الطرفين كان يمكن تطويقه بسهوله، ولم يكن أمامه على الأقل قرصة كبيرة للتفاقم وذلك لأن المناخ العام الذي كان سائداً في المنطقة العربية والرغبة العربية في ضرورة تدعيم التضامن العربي وتطويق الخلافات العربية أتاح فرصة لموجهة المشكلات الأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل المنطقة. وكان المشجعة في هذا المجال قبول شطري اليمن وساطة الجامعة العربية، وموافقتها على وقف إطلاق النار بينهما، بالإضافة إلى أن اليمن الشمالي ليس من مصلحته توسيع نطاع النزاع، لاسيما في ظل ضعفه العسكري وإن كان النزاع مناسبة للحصول على التعهدات العلنية من حكومة عدن من عدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولاسيما مساعدة عدن للجبهة الوطنية الديمقراطية المناوئة للحكم في صنعاء.

كما إن اليمن الجنوبية وعلى الرغم من تفوقه العسكري ليس من مصلحته أيضاً تطور النزاع وتوسعه لاسيما في ظل عدم القبول العربي العام لاتجاهاته السياسية. غير إن النزاع يمثل مناسبة للتخلص من آثار قرار الجامعة العربية بمقاطعتها، وإجبار اليمن الشمالي على

وقف تعاونه مع لجبهة الوطنية اليمنية الجنوبية، وإذا الكان النزاع بين شطري اليمن قد أظهر الحاجة إلى المساعدات المعونات الأمريكية بالنسبة لدول شبه الجزيرة العربية، مما قد يدفع في اتجاه الاستجابة بشكلٍ ما للمشروعات الأمريكية القامة بالنسبة للمنطقة بشك لٍ عام، فإن النزاع من جهة أخرى ومخاطر توسعة على حساب كل من المصالح الأمريكية والسوفيتية على حدٍ سواء يدفع باتجاه الاتفاق بين القوتين الأعظم ضماناً لاستقرار الأوضاع في الجزيرة العربية وتأمين جنوب البحر الأحمر نبياً عن مخاطر الصراع في المحيط الهندي.

يعدّ النزاع الحدودي بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام (1972) من النزاعات التي حققت الجامعة العربية نجاحاً ملحوظاً في تسويتها، إذ حدث تصادم عسكري مسلح بين الدولتين على الحدود في سبتمبر (1972)، وقد أجتمع مجلس الجامعة في الشهر نفسه ، وأصدر توصية بان يقوم الأمين العام بالصلح بين البلدين، وان تتولى (لجنة مصالحة) مؤلفة من وزراء خارجية الجزائر وسوريا والكويت وليبيا ومصر، برئاسة الأمين العام، تسوية الخلاف، وقد أسفرت جهود اللجنة عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة من منطقة الحدود، [62]ووقف الحملات الإعلامية المضادة وفي /تشرين الأول من العام نفسه، وتحت أشراف الجامعة العربية، وقعت الدولتان اتفاقا للسلام واتفاقية اتحادية مما أسهم في تسوية النزاع.[63] ويمكن القول أن بعض عوامل النجاح كانت قد توفرت للجامعة العربية لتناولها موضوع النزاع بين شطر اليمن ومنها قبول طرفي النزاع لوساطتها، والإجماع العربي على ضرورة تطويق الأزمة وحلها، وقد جاءت موافقة شطري اليمن على وساطة الجامعة العربية انطلاقاً من رغبة اليمن الشمالي في إيجاد تعبئة عربية من خلال الجامعة ضد اليمن الجنوبية، واتخاذ قرارات تضمنها الدول العربية، أما اليمن الجنوبي فقد

[62] قرار مجلس الجامعة العربية المرقم (2961) الدورة العادية 58 في 13 / أيلول / 1972

[63] بطرس بطرس غالي، المصدر السابق، ص153-161. وكذلك: عمر عز الرجال، المصدر السابق، ص203، وكذلك: محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص177

رغب باستعادة مكانته بين دول الجامعة العربية وإنهاء تأثير قرار مقاطعته واثبات حسن نيته للدول العربية الأخرى .

وقد عكس النشاط الطارئ الذي سبق عقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية الذي عقد على مستوى الوزراء الخارجية العرب في الكويت في الفترة من 4-6/آذار/1979، عكس رغبة عربية عامة في ضرورة التغلب على الأزمة، برغم التوتر الذي صاحب استدعاء القوات السعودية المشتركة في قوات الردع في لبنان وإعلان حالة الطوارئ في القوات السعودية، كما عكس رغبة مكل من شطري اليمن في إيضاح موقفه ووجهة نظره في الصدام لباقي الدول العربية، وقد تمثل ذلك في الزيارات التي قام بها مسئولو الدولتين لباقي الدول العربية، وكذلك زيارة الوزير الخارجية السعودي لكل من العراق وسوريا والأردن وأسفرت تلك الجهود عن التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة الثامنة من صباح يوم 1979/3/3 وتقديم مقترحات عدة لحل الخلافات بين الدولتين من جانب السعودية والعراق وسوريا والأردن والجزائر وبعد مناقشات مطولة تضمنت القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة في نهاية دورته أسلوباً مناسباً لحل الخلاف بين البلدين، ووافقت الدول العربية بالإجماع جاء فيه[64]-:

تقوية وقف إطلاق النار بين شطري اليمن، وتحديد مدة عشرة أيام لاتمام انسحاب قوات كل من البلدين إلى داخل حدودها.

[64] قرار مجلس الجامعة الذي صدر في اجتماع الكويت في دورة استثنائية في المدة من 4-6/آذار/ 1979

الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي من أطراف النزاع للآخر، أو من قبل أي طرف ثالث، وذلك إشارة واضحة للجماعات المنشقة في كلا البلدين والتي تعاونها حكومة الدولة الأخرى.

وقف الحملات الإعلامية بين البلدين وفتح وإعادة الصلات الطبيعية بينهما بما في ذلك العلاقات التجارية وانتقال الأفراد مما يعتبر تراجعاً عن قرار مجلس الجامعة في حزيران 1978 في مقاطعة اليمن الجنوبي لدوره في اغتيال الغشمي.

وإزاء افتقار الجامعة العربية لأداة تضمن تنفيذ قرارتها فقد قرر المجلس تشكيل لجنة متابعة من وزراء خارجية كل من الأردن ودولة الأمارات العربية والجزائر وسوريا والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية، لإشراف على تنفيذ هذا القرار والدعوة لإقامة حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة لإعادة الأوضاع الطبيعية بينهما ومما يحقق أهدافهما المشتركة.

تشكيل لجنة إشراف عسكرية تضم بالإضافة إلى شطري اليمن الدول الأعضاء في لجنة المتابعة وتكون تحت إشراف جامعة الدول العربية على أن تتحمل أعضاء الجامعة النفقات التي تتطلبها هذه المهمة حسب كل منها في ميزانية الجامعة.

يكون للجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، لعرض أي تطور يتعارض مع هذا القرار من أجل تحديد المسؤولية، كما تقدم لجنة المتابعة

والأمين العام للجامعة تقريراً في أول اجتماع لمجلس الجامعة يتضمن لمراحل تنفيذها القرار. وإذا كانت لجنة الإشراف العسكرية قد بدأت أعمالها فوراً وكان من المنتظر تشكيل قوة مراقبة عربية على الحدود بين شطري اليمن فقد كانت هناك جهوداً لعقد مؤتمر قمة بين رئيس الدولتين للعمل على تسوية النزاع بين بلديهما، ونستطيع أن نقول إن القرار الذي اتخذته الجامعة العربية قد تجاوب مع رغبات كل الأطراف، وكفل وسيلة مناسبة لتنفيذه ومتابعته، ولتسوية النزاع بين البلدين وبالتالي فقد كانت له فرصة كبيرة للنجاح ولاسيما في ظل تجاوب شطري اليمن والسعودية ورضائهم عن هذا القرار، وإذا كان موقف جامعة الدول العربية يدل على قدرة الأمة العربية على تجاوز خلافاتها واحتواء مواطن الضعف فيها بسرعة، فإن هدوء الأوضاع بين شطري اليمن وتسوية نزاعهما والتهيؤ لاستئناف مسيرة الوحدة بينهما، كان في حاجة إلى كثير من الجهود من جانب كلا الطرفين بما يحتاجه من إخلاص ووفاء للمصلحة العربية العليا، وللمستقبل العربي بعيداً عن الأحلاف والتكتلات والمحاور.

ويؤخذ على تسوية جامعة الدول العربية لهذا النزاع بأنها وقتية وليست نهائية، فهي لم تنه النزاع بل بقى ساكناً حتى اندلع من جديد عام (1982) وتدخلت الجامعة لوقف القتال، وتدخلت الكويت للوساطة بين الدولتين وعقد اجتماع في الكويت لتسوية النزاع وتم وقف إطلاق النار بينهما.[65]

[65] سبعاوي إبراهيم الحسن، المصدر السابق، ص87

المطلب الثاني :منازعات دول الشرق الأوسط

الوصاية السورية على لبنان أو الوجود السوري في لبنان تشير إلى تواجد قوات الجيش السوري في لبنان منذ دخولها إليه عام 1976 إثر الحرب الأهلية اللبنانية وبهدف طرد الجيش الإسرائيلي من لبنان وتطبيع الوجود الفلسطيني فيه. وقد انتهى التواجد الأمني والعسكري السوري عام 2005 بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري رغم أن الحكومة السورية كانت تقول في العلن أن وجود الجيش والمخابرات السورية في لبنان هو لإنهاء الحرب اللبنانية التي دامت أربعة عشر (14) عامًا، رغم وجوده وسيطرته على أغلب المآرب السياسية في لبنان.

الفرع الأول : النزاع الحدودي بين سوريا و لبنان قبل إغتيال الرئيس الحريري.

ظلت العلاقات السورية–اللبنانية تسير على وفق الميثاق الوطني الذي اتفق عليه في عام 1945 الذي ارتكز على عدم انخراط لبنان في الأحلاف الغربية الموجهة ضد الدول العربية واستمرت مسارات العلاقة حتى عام 1956 حين اتجهت سياسة الرئيس **كميل شمعون** بفرض سياسة الانحياز إلى المعسكر الغربي على لبنان الا انه جرى التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية نص على حرية لبنان كسلطة مستقلة في سياستها الداخلية أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية فلا يجوز للسلطة اللبنانية اتخاذ أي قرار بعد التنسيق مع السلطات السورية.

على الرغم من أن تركيبة النظام اللبناني كان طائفيا إلا نه لم يشكل تهديدا أمنيا منفتحا على الدول العربيه المحيطة به لاسيما سوريا .منذ بداية السبعينات وبسبب تطلعات الحكومة السورية للعب دور إقليمي فاعل لها في منطقة ، و مع اندلاع الحرب العربية–بدأت ببناء قدراتها العسكرية كدولة مواجهة مع إسرائيل و مع إندلاع الحرب الإسرائيلية 1963 عززت هذه الحرب من تطلعات سوريا الإقليمية بعد تدفق الأموال عليها من الدول العربية النفطية لدعمها في مواجهة إسرائيل لذلك قررت الحكومة السورية التدخل في لبنان تحت شعار (المبادرة السورية) لإيقاف الحرب الأهلية ومنع تقسيم لبنان و إلى ضبط الوجود الفلسطيني المسلح المتمركز في جنوب لبنان إلا أن تسارع الأحداث على الساحة السياسية اللبنانية و حصول الحرب الأهلية اللبنانية في خريف عام 1975 و ما تلى ذلك انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرياض في 1976 الذي قرر إرسال قوات عربية تتألف من 25 آلف جندي تعمل على حفظ السلام تحت اسم قوات الردع العربية شكلت القوات السورية العماد الرئيس لها. وصادقت قمة القاهرة التي عقدت في نفس العام على مقررات قمة الرياض حول انتشار قوات الردع العربية. لقد شكلت الحرب الأهلية اللبنانية تحديا حقيقيا لسوريا لسببين:

الأول: – خشية الحكومة السورية في حينها من تداعيات الحرب وانتقالها إلى الأراضي السورية التي تعاني هي الأخرى من توازنات طائفية وعرقية دقيقة.

–ثاني: خشية سوريا من استغلال إسرائيل الساحة اللبنانية والصراعات التي شهدتها بالدخول إلى لبنان بطلب من أحد الأطراف المتصارعة أو تحت اي ذريعة أخرى و هو ما حصل فعلا في الاجتياح الإسرائيلي في لبنان عام 1982.

وفي إطار دعم سوريا للمقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله في الجنوب فأنه شكل لها الورقة الرئيسة للضغط على إسرائيل لذلك فعندما انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان تحت تأثير المقاومة اللبنانية في عام 2000 عدت ذلك ذريعة لها ولبعض الأطراف اللبنانية الرافضة للوجود السوري بضرورة انسحاب مماثل لسوريا والذي تزامن ذلك مع متغيرات دولية وبدايات الحرب الأمريكية على أفغانستان و التحضيرات لاحتلال العراق والحرب على الإرهاب.

ويمكن القول أن العلاقات السورية–للبنانية خلال العقود الثلاث الماضية اتسمت بهيمنة سورية واضحة على مجريات الحياة السياسية اللبنانية فبعد ايقاف الحرب الأهلية اللبنانية قامت سوريا بضبط الصراع بين الفصائل المتصارعة محاولة السيطرة عليها والتحول من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي.[66]

[66]كامل كامل أحمد . دراسة دولية – العلاقة السورية اللبنانية ص 26–27–28

الفرع الثاني : النزاع الحدودي بين سوريا و لبنان بعد إغتيال الرئيس الحريري

ازدحمت الأحداث على الساحة السياسية اللبنانية بعد انسحاب سوريا من لبنان امتثالا للقرار الأممي 1559 فقد تم إسقاط الحكومة اللبنانية التي تشكلت أثناء الوجود السوري برئاسة عمر كرامي الذي قدم استقالته أمام مجلس النواب الذينّ حملوا الحكومة وسوريا المسؤولية في اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري، وفي ذات الوقت رفضت بعض أطراف المعارضة اللبنانية الممثلة بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط تنصيب حكومة عسكرية لحين تشكيل حكومة جديدة .

وحظي ملف ترسيم الحدود باهتمام الحكومة اللبنانية وعن أحقية لبنان بمزارع شبعا كونها اراضي لبنانية على الرغم من ان هذه الأراضي لا زالت تحت الاحتلال الاسرائيلي لذلك عدت سوريا عملية الترسيم يعرقلها الاحتلال ولا يمكن ترسيم الحدود إلا بعد تحريرها. أما قضية التمثيل الدبلوماسي بين البلدين فعلى الرغم من عدم وجود تبادل دبلوماسي وفتح سفارات بين البلدين بعد الاستقلال إلا انه تم انشاء المجلس الأعلى السوري اللبناني وهيئات ومؤسسات تعنى بالملفات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين فضلا عن الهيئة الاقتصادية والاجتماعية العليا السورية–اللبنانية إلا أن لبنان بعد الانسحاب طالب بفتح سفارات للبلدين وتبادل التمثيل الدبلوماسي عبر الاعتراف بسيادته واستقلاله.[67]

[67] كامل كامل أحمد . دراسة دولية – العلاقة السورية اللبنانية مرجع سابق ص 29

الخـــاتـــمة

تعرضت الدراسة لدور جامعة الدول العربية و وظيفتها في تسوية المنازعات ذات الطبيعة العربية الخالصة ، و تناولنا الإطار القانوني الذي يحكم أجهزة الجامعة و هي بصدد ممارستها لهذه الوظيفة و إن وجد قصور فإن هذا لايعني بأي حال من الأحوال فشل الجامعة في أداء هذه الوظيفة.

إن تاريخ الجامعة العربية منذ نشأتها عام 1945 يزخر بعدد كبير من المنازعات العربية–العربية التي تدخلت الجامعة لتسويتها أو محاولة إيجاد تسوية مرضية لأطراف النزاع مقيدة في ذلك الاطار القانوني الذي رسمه الميثاق ،و إن خرجت عليه في بعض الحالات عن طريق الممارسة فإن هذا يتوقف على إرادة أطراف النزاع ،و الظروف الإقليمية و الدولية المحيطة به.

ولما كانت قدرة الجامعة و مدى فعاليتها في ممارسة تسوية ما ينشأ بين أعضائها من منازعات رهنا بالنصوص القانونية و ما تضعه من قواعد و إجراءات فإن النظام القانوني لتسوية المنازعات في إطار الجامعة العربية و لا يشك يفتقد إلى الكثير من الدقة و التحديد.

ورغم قصور النظام القانوني لتسوية المنازعات في اطار الجامعة العربية إلا أن الجامعة حاولت معالجة هذا القصور عن طريق الممارسة و التعديل العرفي لبعض القواعد المنصوص عليها أو تفسيرها تفسيرا وظيفيا ،فتوسع مجلس الجامعة في إستخدام الوسائل الأخرى لتسوية المنازاعات ، و لكن هذا لا ينف ضرورة تعديل أو تطوير النصوص الخاصة بتسوية المنازعات الواردة في الميثاق.

ومع التسليم بضعف دور الجامعة العربية في إدارة و تسوية المنازعات بين أعضائها فلا يمكن أن ينسب هذا الضعف للجامعة وحدها ،فإرادة الدول الأعضاء لها النصيب الأكبر في ذلك و لو أن الإطار القانوني الذي يحكم وظيفة الجامعة في تسوية المنازعات به قصور شديد ،فلم يمنع هذا الجامعة من ممارسة دورها و التدخل بشكل ناجح في تسوية بعض

المنازعات ،و لكن تجدر الإشارة إلى وجود عوامل عديدة بجانب إرادة الدول تساهم في نجاح دور الجامعة أو فشلها ،و من هذه الظروف و جود دولة محورية داخل الجامعة ، و مدى تأثير النزاع على مصالح الدول الكبرى ، فالعوامل السياسية إذن تتدخل لتدفع الجامعة لممارسة دورا فعال في تسوية المنازعات العربية ، أو تمنعها و تغل يدها متعللة بنصوص الميثاق و ما تفرضه من قيود على مجلس الجامعة في إطار تسوية المنازعات.

ومن المستغرب أنه على الرغم من تغير الظروف المحيطة بالجامعة العربية عن الواقع الذي نشأت فيه إلا أن الدول الأعضاء في المنظمة مازالت تنظر إلى الجامعة و ميثاقها نظرة السنوات الأولى ،فالدول المؤسسة للجامعة لم تتجاوز أصابع اليدين و الآن تجاوزت العشرين دولة ، وقواعد القانون الدولي التي نشأت في ظلها الجامعة العربية تبدلت، و مازالت الدول العربية تتمسك بمبادئ تجاوزها الدهر ،فمبدأ السيادة مثلا و هو المبدأ الذي ظهر أثره بوضوح على صياغة النصوص و أحكام الميثاق لم يعد على ما كان عليه فأصبحت السيادة نسبية و لم تعد الدول تستطيع التعلل بسيادتها كي تتنصل من إلتزاماتها الدولية كذلك مبدأ التدخل في في الشؤون الداخلية للدول لحقه التطور و أصبحت قواعد القانون الدولي الإنساني تسمح للدول أن تتدخل لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية و غير ذات الطابع الدولي، كل هذا و الدول العربية لم تبارح مكانها منذ عام 1945.

وليس أعجب من الدول العربية في تعاملها مع الجامعة العربية ،فترى الدول في كل نازلة أو ملمة تصيب النظام العربي المشترك و ما يخص نظام تسوية المنازعات ،وهي نفسها الدول تراها تعترض و تمتنع عن إعطاء دور للجامعة و منحها المزيد من الإختصاصات في مجال تسوية المنازعات ،ليس أدل على ذلك من المبادرات التي تقدمت بها معظم دول الجامعة عام 2003 و اشتملت على نظام مفصل يوسع من اختصاصات المجلس في ممارسة وظيفة التسوية السلمية للمنازعات.

ونحن نرى أن الجامعة لم تستطع ممارسة وظيفة تسوية المنازعات بين أعضائها على الوجه المأمول و المطلوب و ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى إرادة الدول الأعضاء إضافة إلى قصور نظام تسوية في الميثاق و لا يتعارض هذا مع ما أدخلته الممارسة والظروف المحيطة بالجامعة من تعديلات على هذا النظام، فلم تقتصر الجامعة على إستخدام الوساطة كوسيلة سياسية لتسوية المنازعات ،بل إستخدمت وسائل لم يتم النص عليها ،و إن كان هذا لم يمنع م ضرورة تعديل النظام القانوني لتسوية المنازعات العربية.

تبقى الكلمة الأخيرة بخصوص الدول أعضاء الجامعة ،فمع هذه التحولات المتسارعة التي شملت معظم الدول العربية و مناداة الشعوب بالحرية و كفالة حقوق الإنسان بما يحمل على دفع منظومة العمل العربي المشترك إلى مجالات تخدم الشعوب ، و تحقق لها عيشا كريما فلا أقل من تحرك القادة و الزعماء و الملوك لياخذوا زمام المبادرة ،وأن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه الشعوب بعدم وضع العوائق أمام الجامعة العربية ،والعمل الجاد على جعل هذه المنظمة "بيت العرب" حتى تأمن الدول و الشعوب على نفسها من مخاطر مغبات تدويل القضايا العربية و التدخل الأجنبي.

من خلال الدراسة نرى ضرورة إنشاء جهاز قضائي في إطار الجامعة العربية ،على أن يكون جهازا رئيسا يضطلع بدوره في تسوية المنازعات ذات الطابع القانوني بالإضافة إلى ممارسة الوظيفة الإفتائية و تفسير نصوص الميثاق إذا ما أحيلت إليه من أجهزة الجامعة المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

المؤلفات:

أ- الكتب:

- ✓ أحمد أبو الوفا العلاقات الدولية ،دار النهضة العربية 1999.
- ✓ أحمد يوسف الصراعات العربية –مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1985 .
- ✓ أسامة أحمد علي حجازي جامعة الدول العربية و التسوية السلمية للمنازعات. العربية،دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق ثروت القاهرة 2012.
- ✓ بن عامرتونسي: قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
- ✓ جامعة الدول العربية الواقع والطموح ،مركز درسات الوحدة العربية،بيروت، 1983 الطبعة الأولى.
- ✓ جي. ج. لوريمر، الكويت في دليل الخليج، الجزء الأول، السفر التاريخي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1981.
- ✓ حسن العلوي، أسوار الطين، دار الكنوز، بيروت، 1995.
- ✓ رابح غليم ، الموظف الدولى فى نطاق جامعه الدول العربيه ، دار هومه للنشر ، الجزائر، 2004 .
- ✓ عبد الحميد دغبار: تسوية المنازعات إلقليمية العربية بالطرق السلمية، ط5 ،دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- ✓ عبد العزيز سرحان: المنظمات االقليمية المتخصصة، دط، دار الفكر العربي، مصر، 1855.

✓ عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، دس.

✓ غالب بن غلاب العتيبي، جامعة الدول العربية وحل النزعات العربية،مركز الد ارسات والبحوث ، 2010 .

✓ محمد شبانه ، الوطن العربي فى السياسه الدوليه 2014.

✓ محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية ،دراسة قانونية سياسية ، منشأة المعارف بالاسكندرية،1974 .

✓ محمد مجذوب: التنظيم الدولي النظري والمنظمات العالمية واالقليمية المتخصصة، ط8 ،دار المشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان، 2006 .

ب– المقالات العلمية

✓ أحمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية، دراسة تحليلية وسياسية.

✓ بطرس غالي بطرس،" الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية " ، مجلة السياسة الدولية.

✓ عبد الحميد الموافي، النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الجامعة العربية بالكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 56.

✓ عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية والنزاعات الحدودية العربية، مجلة السياسة الدولية.

✓ حسن نافعة الأمم المتحدة في نصف قرن عالم المعرفة عدد202 سنة 1995

✓ شفيق ناظم الغبرة النزاعات العربية وحلها مجلة المستقبل العربي.

✓ مجدي حماد جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل ،عالم المعرفة 2008 تصدر عن المجلس الوطني للثقافة و العلوم الكويتي.

✓ محمد عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية ، جامعة الشرق الأوسط، 11-08-2018.

✓ محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود العراقية – الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، الكويت.

✓ محمد سيد سليم دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات في جامعة الدول العربية الواقع و الطموح1983 .

✓ موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي و العشرين المؤتمر السنوي الأول 1996 المركز العربي للدراسات .

ج- رسائل الدكتوراه و الماجيستير:

✓ أحمد قلعجي تسوية المنازعات العربية وفق لميثاق جامعة الدول العربية ،رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق –جامعة القاهرة 1997 .

✓ عبد الوهاب الساكت الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الحقوق السياسية.

✓ اروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية- العربية في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996 .

د- الندوات العلمية والملتقيات:

- ✓ ندوة أزمة الخليج الثانية مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة .1991
- ✓ علي صالح موسى، دور جامعة الدول العربية في المجالات (إقتصاديا، الثقافية، الإعلامية) مجلة شؤون عربية، سبتمبر. 2020، arabaffairsonline.com.
- ✓ الوقائع الاساسيه فى مسيره جامعه الدول العربيه (1945_2007)، مطابع المعادى.
- ✓ ندوة الغزو العراقي للكويت –عالم المعرفة عدد195 تصدر عن المجلس الوطني للفنون و الآداب الكويت .
- ✓ كامل كامل أحمد ، دراسة دولية – العلاقة السورية اللبنانية.
- ✓ جامعة الدول العربية، ستون سنة من الوجود، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام ، 2005، الجزائر.
- ✓ عقد قمة تخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي هي مبادرة مصرية –كويتية تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008.
- ✓ مجموعة باحثين، التحديات الشرق الأوسطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1994.

هـ- نصوص و قرارات

- ✓ النظام الداخلي لمجلس الجامعة.
- ✓ الملحق الخاص بالإنعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
- ✓ ميثاق الجامعة العربية.
- ✓ قرارات مجلس الجامعة.

د-المواقع الإلكترونية

- ✓ الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية

http://www.leagueofarabstates.ne league of arab statest

- ✓ Moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3/gama-arabi/seco5.doc-cvt.htm

فهرس المحتويات

الاهداء..... .....

الشكر.....

مقدمة.....

مبررات اختيار الموضوع.....

الاشكالية.....

أهداف الدراسة.....

الاطار النظري و المنهجي للدراسة .....

تقسيم الدراسة.....

الفصل الأول: جامعة الدول العربية نشأتها و هيكلتها.....

المبحث الأول : جامعة الدول العربية بين النشأة و التأسيس.....ص5

المطلب الأول : التعريف بجامعة الدول العربية ص5

المطلب الثاني : الخلفية التاريخية لجامعة الدول العربية.....ص7

المطلب الثالث : بروتوكول الإسكندرية.....ص8

المبحث الثاني : الإطار الهيكلي و التنظيمي لجامعة الدول العربية.....ص10

المطلب الأول: النظام القانوني لجامعة الدول العربية ص10

المطلب الثاني: هياكل جامعة الدول العربية و مكوناتها.....ص12

المطلب الثالث : الأدوار المختلفة لجامعة الدول العربية ، أهدافها و ميثاقها.....ص22

الفصل الثاني : مبدأ التسوية السلمية للمنازعات العربية على ضوء ميثاق جامعة الدول العربية.....ص36

المبحث الأول : الأجهزة المختصة بتسوية المنازعات في جامعة الدول العربية.....ص38

المطلب الأول : مفهوم المنازعات العربية و أسبابها و وسائل تسويتها.....ص38

الفرع الأول : مفهوم المنازعات العربية و أسبابها.....ص38

الفرع الثاني : و سائل تسوية المنازعات العربية.....ص44

المطلب الثاني : الأجهزة الرئيسية المختصة بتسوية المنازعات العربية.....ص51

الفرع الأول : مجلس الجامعة و الأمين العام.....ص51

الفرع الثاني : مؤتمرات القمة.....ص55

المبحث الثاني : نماذج عن المنازعات العربية الحدودية.....ص57

المطلب الأول: المنازعات العربية الحدودية التي شهدتها دول الخليج العربي.....ص58

الفرع الأول : النزاع العراقي الكويتي.....ص58

الفرع الثاني : النزاع القطري البحريني واليمني السعودي.....ص64

المطلب الثاني المنازعات العربية الحدودية التي شهدتها دول شرق الأوسط.....ص76

الفرع الأول : المنازعات بين سوريا و لبنان قبل إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.....ص76

الفرع الثاني : المنازعات بين سوريا و لبنان بعد إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.....ص79

الخاتمة.....ص80

قائمة المراجع.....ص84

فهرس المحتويات.....ص90

الماستر مـلخص مذكرة

جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية التي نشأت في النصف الأول من القرن المنصرم، وتتميز الجامعة العربية عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة، نص ميثاقها على أنها تأسست إستجابة للرأي العام في الوطن العربي وهي منذ نشأتها وإلى وقتنا الحالي تواجه صراع التوازن بين الإرادات السياسية المتناقضة .وقد برز دور جامعة الدول العربية تجاه العديد من الأحداث العربية والإقليمية، حيث تعاملت– وما تزال – مع القضايا والتحديات التي واجهت وتواجه الدول العربية على الصعيد الداخلي والخارجي. و مما لا شك فإن مقارنة سجل جامعة الدول العربية في التعاطي مع المنازعات العربية يوضح أنها، على وجه الإجمال، أكثر كفاءة من الأمم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات. وسعت جامعة الدول العربية، فى حدود الاختصاصات والسلطات المكفولة لها من الميثاق، لتسوية هذه المنازعات، فتارة يحالفها التوفيق وتارة يستعصى عليها، سواء لأسباب تتعلق بقصور فى نظام تسوية المنازعات أم لأسباب تختلقها أطراف النزاع أو حتى أطراف خارج النزاع.

الكلمات المفتاحية:

1/.جامعة الدول العربية 2/المنظمات 3/الوطن العربي 4/ القضايا 5/ الميثاق 6/تسوية هذه المنازعات.

Abstract of Master's Thesis

The League of Arab States is one of the oldest regional organizations that originated in the first half of the last century, and the Arab League is distinguished from other organizations by bringing together countries that fall within one geographical area. Its charter stipulated that it was established in response to public opinion in the Arab world. From its inception until our present time, it faces a struggle of balance between contradictory political wills .The role of the League of Arab States has emerged towards many Arab and regional events, as - and - still dealt with issues and challenges facing Arab countries internally and externally. There is no doubt that the comparison of the League of Arab States record in dealing with Arab disputes shows that, on the whole, it is more efficient than the United Nations in dealing with those disputes. The League of Arab States has endeavored, within the limits of the powers and powers guaranteed to it by the Charter, to settle these disputes, a period of success and sometimes difficult times،

Either for reasons related to a deficiency in the dispute settlement system, or for reasons fabricated by the parties to the conflict, or even parties outside the conflict.

Keywords:

1/ The League of Arab States **2**/ organizations **3**/ Arab world **4**/ issues **5**/ Charter **6**/ to settle these disputes